حول زيادة
(عمار تقتله الفئة الباغية)
في صحيح البخاري

بحث في بيان تعمد البخاري حذف هذه الزيادة من الحديث واخراجه في الصحيح بدونها

بقلم

أحمد فوزي وجيه

تنويه:

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله ومن والاه وبعد:

فهذا بحث في بيان طريقة البخاري في اخراج حديث عكرمة عن أبي سعيد في قصة بناء المسجد وما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر رضي الله عنه

وكيف أن البخاري ترك الزيادة التي وردت فيه وهي (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) لأنها زيادة منكرة مقحمة في الحديث من بعض رواته ولا تثبت فيه

والبحث عبارة عن حلقات نشرتها تباعاً على صفحة الفيسبوك

ونصحني بعض اخواني بجمعها في ملف مستقل ليسهل الرجوع إليه والاستفادة منه فعمر الكتاب أطول وأدوم

وقد نقلته من الصفحة مع ذكر تاريخ ورابط كل حلقة

والكتاب ليس مجرد جمع لحلقات البحث السابقة

فقد أضفت عليها الكثير من الفوائد والردود لبيان المقصود

مع التعديل لبعض الجمل والعبارات بما أراه أصح وأكثر ايضاحاً

والله أسأل التوفيق والقبول ..

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ المَسْجِدِ فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الفِتَنِ. ه

صحيح البخاري 447

ورواه برقم 2812 من طريق إبراهيم بن موسى التميمي عن عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن عكرمة بنحوه

هكذا أخرجه البخاري في صحيحه ..

وهذه صورة الحديث من نسخة خطية لصحيح البخاري رواية أبي ذر الهروي

وفي بعض نسخ الصحيح أضافوا في متن الحديث زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) وهذا من فعل بعض رواة الصحيح باعتبار أن الحديث يُروى بهذه الزيادة في عامة الكتب والمصنفات الأخرى !

ولم يتفطنوا إلى مراد البخاري من ترك الزيادة وهو يعلم أنها تُروى في الحديث وإنما تركها لأنها زيادة مدرجة ولا تثبت فيه كما سيأتي بيانه وبالله التوفيق.

حول زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) في صحيح البخاري

أصله منشور بتاريخ 2024/11/18 م

الرابط:

https://www.facebook.com/609274795/posts/10163057808899796/

أقوال العلماء في نفي زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) في صحيح البخاري:

1-2- قال أبو عبد الله ابن أبي نصر الحميدي المتوفي 488 هـ:

فِي هَذَا الحَدِيث زِيَادَة مَشْهُورَة لم يذكرهَا البُخَارِيّ أصلا فِي طريقي هَذَا الحَدِيث ولعلها لم تقع إِلَيْهِ فيهمَا أَو وَقعت فحذفها لغرضٍ قَصده فِي ذَلِك وأخرجها أَبُو بكر البرقاني وَأَبُو بكر الْإِسْمَاعِيلِيّ قبله وَفِي هَذَا الحَدِيث عِنْدهمَا أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: وَيْح عمارٍ تقتله الفئة الباغية يَدعُوهُم إِلَى الْجنَّة ويدعونه إِلَى النَّار
قَالَ أَبُو مَسْعُود الدِّمَشْقِي من كِتَابه: لم يذكر البُخَارِيّ هَذِه الزِّيَادَة وَهِي فِي حَدِيث عبد الْعَزِيز بن الْمُخْتَار وخَالِد بن عبد الله الوَاسِطِيّ وَيزِيد بن زُرَيْع ومحبوب بن الْحسن وَشعْبَة كلهم عَن خَالِد الْحذاء وَرَوَاهُ إِسْحَاق بن عبد الْوَهَّاب هَكَذَا وَأما حَدِيث عبد الْوَهَّاب الَّذِي أخرجه البُخَارِيّ دون هَذِه الزِّيَادَة فَلم يَقع إِلَيْنَا من غير حَدِيث البُخَارِيّ هَذَا آخر معنى مَا قَالَه أَبُو مَسْعُود. ه
الجمع بين الصحيحين 1794

قلت: نفى الحميدي وجود الزيادة في الصحيح أصلاً

ونقل نحوه عن أبي مسعود الدمشقي الحافظ صاحب كتاب أطراف الصحيحين والمتوفي عام 401 هـ

وأبو مسعود الدمشقي من العلماء النقاد الذين لهم عناية فائقة بالصحيحين وهو أول من نبه على أن البخاري خَرَّج الحديث بغير هذه الزيادة

وتبعه الحميدي وهو أيضاً من الحفاظ الذين لهم عناية بالصحيحين

وقد سمع الحميدي صحيح البخاري من غير وجه واطلع على عامة رواياته ونسخه كما سيأتي بيانه.

3-4- قال المهلب بن أبي صفرة الأندلسي المتوفى 435 هـ ناقلاً من نسخته المسندة لصحيح البخاري:
بَاب التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ
وقوله عَزَّ وَجَلَّ {مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ} إِلَى قَوْلِهِ {الْمُهْتَدِينَ}
[230]- (447) خ نَا مُسَدَّدٌ نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ نَا خَالِدٌ وَ (2812) نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أنَا عَبْدُالوَهَّابِ نَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ لِي وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ قَالَ عَبْدُالوَهَّابِ: وَأَخُوهُ فِي حَائِطٍ لَهُمَا يَسْقِيَانِهِ فَلَمَّا رَآنَا جَاءَ قَالَ مُسَدَّدٌ: فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: كُنَا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَفَضَ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِالله مِنْ الْفِتَنِ.
وَخَرَّجَهُ في باب مسح الغبار عن الناس في سبيل الله (2812). ه

المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح 324/1

وهذا الكتاب يعتبر من أصح نسخ البخاري وأعلاها اسناداً

فهو يروي الصحيح سماعاً عن الأصيلي والقابسي عن أبي زيد المروزي عن الفربري عن البخاري

ويروي فيه أيضاً عن أبي ذر عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَنى عن الفربري عن البخاري وليس في نسخته ذكر (تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

والكُشْمِيهَنى بضم الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح الهاء وفي آخرها النون كما ضبطها السمعاني في الأنساب وهي قرية من قرى مرو

وتبع المهلب في عدم ذكر الزيادة تلميذه ابن بطال المتوفى 449 هـ في شرحه على صحيح البخاري 98/2 وفي 26/5

وقال في الموضع الثاني:

قوله: (يدعوهم إلى الله) فيريد والله أعلم أهل مكة الذين أخرجوه من دياره وعذبوه فى ذات الله لدعائه لهم إلى الله ولا يمكن أن يتأول هذا الحديث فى المسلمين البتة لأنهم قد دخلوا دعوة الله وإنما يدعى إلى الله من كان خارجًا من الإسلام
وقوله: (ويدعونه إلى النار) دليل أيضًا على ذلك لأن المشركين أهل مكة إنما فتنوه وطالبوه أن يرجع إلى دينهم فهو النار
فإن قيل: إن فتنة عمار قد كانت بمكة فى أول الإسلام وإنما قال: يدعوهم بلفظ المستقبل وهذا لفظ الماضي
قيل: العرب قد تخبر بالفعل المستقبل عن الماضى إذا عرف المعنى كما تخبر بالماضى عن المستقبل فقوله: (يدعوهم إلى الله) بمعنى دعاهم إلى الله لأن محنة عمار كانت بمكة مشهورة فأشار (صلى الله عليه وسلم) إلى ذكرها لما طابقت شدته فى نقله لبنتين شدته فى صبره بمكة على عذاب الله فضيلة لعمار وتنبيهًا على ثباته وقوته فى أمر الله تعالى. ه

وهذا هو التفسير الصحيح المناسب لسياق الحديث من غير الزيادة المقحمة فيه (تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)
وعمار بن ياسر أوذي في سبيل الله من كفار قريش قبل الهجرة لذلك قال له النبي (يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)
وكان ذلك في بناء المسجد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة وكان عمار وقتها حديث عهد من الهجرة

والهروب من أذى الكفار

وقول عمار (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الفِتَنِ)
لا علاقة لهذا بحوادث بعينها في المستقبل !
وإنما هو دعاء من عمار بالثبات على الايمان بعد ما أصابه من الفتن كي يرجع عن دينه
فهو رَدٌّ من عمار على قول النبي (يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)
فيارب كما حفظتني من فتن هؤلاء أعوذ بك من الفتن ما ظهر منها وما بطن ما نعلمه وما لا نعلمه
فهو دعاء باستمرار نعمة الله عليه وحفظه من الفتن

وعادة الصالحين في مثل هذا الموقف إذا مُدِحوا في وجههم أن يخافوا على أنفسهم فيقولوا (الله المستعان) (نسأل الله الثبات) (نعوذ بالله من الفتن) ونحو ذلك ..

وأنبه على أن نسخة المكتبة الشاملة لشرح ابن بطال زيدت فيه (عمار تقتله الفئة الباغية) وهي مقحمة ليست في شرح ابن بطال كما نقلته من النسخة المطبوعة وسياق شرح ابن بطال يرفضها.

5- الامام أبو بكر البيهقي المتوفى 458 هـ:
في كتابه دلائل النبوة 546/2: 548 أخرج الحديث من غير طريق البخاري وفيه زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)
ثم قال: وروَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَّا إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الباغيةَ وَقَدْ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ ..

ثم أخرج الحديث من طريق الاسماعيلي يرويه من طريق خالد الواسطي واسحاق بن شاهين وعبد الوهاب الثقفي (ثلاثتهم) عن خالد الحذاء عن عكرمة به وفيه زيادة (تقتله الفئة الباغية)
ثم قال: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ دُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا لِمُخَالَفَةِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عِكْرِمَةَ فِي ذَلِكَ ..

قلت: جزم البيهقي بأن البخاري ترك زيادة (تقتله الفئة الباغية) فلم يخرجها في الصحيح
والبيهقي له عناية بالصحيحين ويروي من صحيح البخاري في كتبه وعنده رواية محمد بن يوسف الفربري
ويروي أيضاً من طريق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَسَفي وأبي بكر محمد بن أحمد بن دَلُّوَيْهِ الدقاق عن البخاري

وقد بَيَّن البيهقي أن البخاري لم يذكرها لأن غير عكرمة رواها عن أبي سعيد الخدري وذكر أنه لم يسمعها من النبي وأن هناك واسطة بين أبي سعيد والنبي صلى الله عليه وسلم
وذلك من البيهقي بحسب تفسيره واجتهاده
وإنما تركها البخاري لنكارتها عنده
ولو صحت عنده عن أبي سعيد لقبلها
فالبخاري وغيره من أهل العلم يحتجون بمراسيل الصحابة إن صحت الرواية إليهم.

6- الحافظ إسماعيل بن محمد أبو القاسم الأصبهاني الملقب بقوام السنة المتوفى 535 هـ في كتابه شرح صحيح البخاري ط. أسفار الكويتية 407/2
نقل الحديث من نسخته المسندة لصحيح البخاري كما نقله المهلب وابن بطال ليس فيه زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)
وهاك نص كلامه:

وَمِنْ بَابِ: التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ المَسْجِدِ

❁ حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ ﵄[2].

التَّعَاوُنُ فِي بُنْيَانِ المَسْجِدِ مِنْ أَفْضَلِ الأَعْمَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي لِلْإِنْسَانِ أَجْرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَقَوْلُهُ: (يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ) يَعْنِي الخَوَارِجَ الَّذِينَ دَعَاهُمْ إِلَى الجَمَاعَةِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدَ لَهُمْ بِالفَضْلِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[3].

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ: هُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ[4]: صَحَّ أَنَّ عَمَّارًا بَعَثَهُ عَلِيٌّ ﵁ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَمَاعَةِ الَّتِي فِيهَا العِصْمَةُ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أُمَّتَهُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى) الاحْتِبَاءُ: ضَمُّ السَّاقِ إِلَى البَطْنِ بِثَوْبٍ[5].

---

(١) القصة: الجصّ كما في مقاييس اللغة لابن فارس (١/٤١٥)، وتهذيب اللغة للأزهري (٨/٢١٢). والسَّاجُ: نوع من الخشب واحدتها ساجة كما في العين للخليل (٦/١٦٠)، وتهذيب اللغة للأزهري (١١/٩٨).

(٢) حديث (رقم: ٤٤٧).

(٣) سورة آل عمران، الآية: (١١٠).

(٤) ينظر: شرح ابن بطال ﵀ (٢/٩٩).

(٥) بعده في المخطوط: (وفي حديث الأحْنَف، وقِيل: أحرب)!

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ العَالِمَ لَهُ أَنْ يَتَهَيَّأَ لِلْحَدِيثِ، وَيَجْلِسَ لَهُ جِلْسَتَهُ.

وَفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ العَالِمَ يَبْعَثُ ابْنَهُ إِلَى عَالِمٍ آخَرَ، لِأَنَّ العِلْمَ لَا يَحْوِي جَمِيعَهُ أَحَدٌ.

وَفِيهِ أَنَّ أَفْعَالَ البِرِّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ، كَمَا أَخَذَ عَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ، فَاسْتَحَقَّ بِذَلِكَ كَرَامَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي نَفْضِهِ عَنْهُ، وَذَكَرَ فَضْلَهُ فِي الزَّمَنِ الَّذِي بَعْدَهُ.

وَفِيهِ عَلَامَةُ النُّبُوَّةِ، لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بِمَا يَكُونُ فَكَانَ كَمَا قَالَ.

وَمِنْ بَابِ: الاسْتِعَانَةِ بِالتُّجَّارِ وَالصُّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ المِنْبَرِ وَالمَسْجِدِ

وليس في نقل قوام السنة وشرحه للحديث أي ذكر أو تعرض لهذه الزيادة ولو كانت ثابتة في نسخته للصحيح لذكرها وتعرض لها بالشرح والتعليق وسياق الكلام يقتضيها

وهذه الشروحات من أقدم شروحات الصحيح التي وصلت إلينا وأصحابها يشرحون على نسخهم المسندة إلى البخاري

ولمحقق الكتاب دراسة حول اسناد قوام السنة لصحيح البخاري يرجح فيها أنه يروي الصحيح من طريق أبيه أبي جعفر محمد بن الفضل عن أبي عثمان سعيد بن أحمد العيار عن أبي علي محمد بن عمر بن شبويه المروزي عن الفربري عن البخاري (انظر مقدمة الكتاب ص344 و474)

7- قال أبو نعيم الحداد الأصبهاني المتوفي 517 هـ:
حدثنا سليمان بن عبد الرحيم قال: أنا أبو عبد الله قال: أنا أحمد بن إسحاق بن أيوب وعلي بن محمد بن نصر قالا: ثنا معاذ بن المثنى قال: ثنا مسدد قال: ثنا عبد العزيز بن المختار قال: ثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال: قال لي ابن عباس ولابنه علي انطلقا إلى أبي سعيد الخدري فاسمعا من حديثه قال عكرمة: فانطلقنا فإذا هو في حائط له يصلحه فلما رآنا أخذ رداءه فاحتبى ثم أنشأ يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال: كنا نحمل لبنة لبنة وعمار يحمل لبنتين لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فجعل ينفض التراب عنه ويقول: ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال: يقول عمار: أعوذ بالله من الفتن.
وفي رواية أخرى قال لعمار: ألا تحمل كما يحمل أصحابك قال: إني أريد الأجر من الله وقال: تقتله الفئة الباغية.
ولم يذكر البخاري هذه الكلمة فيما أظن. ه
جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق 3731

قلت: قوله (ولم يذكر البخاري هذه الكلمة فيما أظن) تعقيب منه أن الزيادة ليست محفوظة في صحيح البخاري.

8- الحافظ عبد الحق الإشبيلي المتوفي 582 هـ

قال في كتابه الجمع بين الصحيحين:

وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَال لِعَمَّارٍ (تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) وَفِي لَفظٍ آخر (تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

لم يخرج البخاري في قتل عمار شيئًا

وخرَّج في كتاب الصلاة في باب التعاون في بناء المساجد عَن أَبِي سَعِيدٍ وَذَكَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فَقَال: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ فَرَآهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَنَفَضَ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ (وَيحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ) قَال: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ. وَفِي طَرِيق أُخْرَى: يَدْعُوهُم إِلَى اللهِ. ه

الجمع بين الصحيحين 5018-5019

قلت: وهذا تصريح من الاشبيلي بأن البخاري لم يخرج الحديث بهذه الزيادة في الموضعين.

9- قال الحافظ جمال الدين المزي المتوفى 742 هـ:

حديث: قال لي ابن عباس ولابنه عليَ: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا منه حديثه .. الحديث حتى أتى على ذكر بناء المسجد .. الحديث

إلى أن قال ويح عمَّار يدعوهم إلى الجنَّة ويدعونه إلى النار قال: يقول عمَّار: أعوذ بالله من الفتن.
خ في الصلاة (63) عن مسدَّد عن عبد العزيز بن المختار وفي الجهاد (17) عن إبراهيم بن موسى عن عبد الوهاب الثقفيّ كلاهما عن خالدٍ الحذَّاء عنه به وليس فيه: تقتل عمَّاراً الفئة الباغية. ه
تحفة الأشراف 4248

قلت: وهذا نص صريح من الامام المزي في نفيه وجود الزيادة في صحيح البخاري وقد نفي وجودها مطلقاً في الصحيح

ولم يقل كما قال بعض معاصريه:

وهي موجودة في بعض النسخ. !

وهذا منه اشارة إلى وهم من ألحقها مؤخراً في بعض نسخ الصحيح كما سيأتي بيانه.

10- الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفي 748 هـ

قال: وقال أبو سعيد: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ يَحْمِلُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ يَعْنِي فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَنْفُضُ عَنْهُ التُّرَابَ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيّ دُونَ قَوْلِهِ (تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

وَهِيَ زِيَادَةٌ ثَابِتَةُ الْإِسْنَادِ. ه

تاريخ الاسلام ت. بشار 18/1

وسير أعلام النبلاء ط. الرسالة 292/1

قلت: جزم الذهبي بأن البخاري لم يخرج (تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

وإن كان الذهبي يرى صحة الحديث اعتماداً على الروايات الأخرى خارج صحيح البخاري.

11- الحافظ أبو العباس شهاب الدين البوصيري المتوفي 840 هـ:

في كتابه إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة 7383 نقل الحديث من مسند مسدد وفيه زيادة (وَيْحَكَ ابْنَ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

ثم قال: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَمُسَدِّدٌ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَحْمَدُ بن حنبل وهو في الصحيح وبغير هذا اللفظ. ه

والبخاري قد رواه في الصحيح من طريق مسدد نفسه وليس فيه هذا الحرف الزائد (وَيْحَكَ ابْنَ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

لذلك قال البوصيري (بغير هذا اللفظ)

فقد تركه البخاري عمداً.

12- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى 852 هـ في شرحه للحديث في كتابه فتح الباري:

وَقع فِي رِوَايَة بن السَّكَنِ وَكَرِيمَةَ وَغَيْرِهِمَا وَكَذَا ثَبَتَ فِي نُسْخَةِ الصَّغَانِيِّ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قَابَلَهَا عَلَى نُسْخَةِ الْفَرَبْرِيِّ الَّتِي بِخَطِّهِ زِيَادَةٌ تُوَضِّحُ الْمُرَادَ وَتُفْصِحُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى قَتَلَتِهِ وَهُمْ أَهْلُ الشَّامِ وَلَفْظُهُ وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ الْحَدِيثَ وَاعْلَمْ أَنَّ

هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَمْ يَذْكُرْهَا الْحُمَيْدِيُّ فِي الْجَمْعِ وَقَالَ إِنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَذْكُرْهَا أَصْلًا وَكَذَا قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ قَالَ الْحُمَيْدِيُّ وَلَعَلَّهَا لَمْ تَقَعْ لِلْبُخَارِيِّ أَوْ وَقَعَتْ فَحَذَفَهَا عَمْدًا قَالَ وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبَرْقَانِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قُلْتُ وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَذَفَهَا عَمْدًا وَذَلِكَ لِنُكْتَةٍ خَفِيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ اعْتَرَفَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُدْرَجَةٌ وَالرِّوَايَةُ الَّتِي بَيَّنَتْ ذَلِكَ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبَزَّارُ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَحَمْلِهِمْ لَبِنَةً لَبِنَةً وَفِيهِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَحَدَّثَنِي أَصْحَابِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَا بن سميَّة تقتلك الفئة الباغية أه وبن سُمَيَّةَ هُوَ عَمَّارٌ وَسُمَيَّةُ اسْمُ أُمِّهِ وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَقَدْ عَيَّنَ أَبُو سَعِيدٍ مَنْ حَدَّثَهُ بِذَلِكَ فَفِي مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو قَتَادَةَ فَذَكَرَهُ فَاقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي سَمِعَهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ غَيْرِهِ وَهَذَا دَالٌّ عَلَى دِقَّةِ فَهْمِهِ وَتَبَحُّرِهِ فِي الِاطِّلَاعِ عَلَى عِلَلِ الْأَحَادِيثِ. ه
فتح الباري 542/1

قلت: وهذا الكلام ظاهر منه أن ابن حجر يرجح أن البخاري لم يخرج الحديث بزيادة (تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

وأن ذكرها في بعض النسخ وهمٌ لا يصح

وقال في كتابه التلخيص الحبير:

حَدِيثُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ وَهُوَ خَبَرٌ مَشْهُورٌ

مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأُمِّ سَلِمَةَ

وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ إلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرُ مَقْصُودَ التَّرْجَمَةِ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحُمَيْدِيُّ وَوَهَمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبَرْقَانِيُّ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ فَذَكَرَهَا .. الخ

التلخيص الحبير ط. قرطبة 83/4

وهذا نص من ابن حجر بأن من أدخل زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) في صحيح البخاري قد وهم

وأن البخاري لم يذكرها

قال الصنعاني بعد أن نقل كلام ابن حجر السابق:

قلت: أي حديث (تقتلك الفئة الباغية) وإنما أخرج البخاري حديث ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 256/2

وسيأتي الكلام على النسخ التي أشار ابن حجر إلى وجود الزيادة فيها.

13- ابن الوزير محمد بن إبراهيم الحسني المتوفى 840 هـ

قال تعقيباً على كلام ابن حجر في التلخيص:

ولعله (يعني البخاري) إنما ترك أوله (يعني تقتله الفئة الباغية) تقية من المتعصبين فقد ثبت في ترجمته أنه امتحن وذكر ابن حجر أنه مات وكتابه مسودة لم تبيض ثم قال: ويدل على تقية البخاري

في شأن عمار أنه لم يذكر حديثه هذا في مناقبه في صحيحه وإنما احتال لذكره في مواضع لا ينتبه الطلبة فيها مثل باب مسح الغبار في كتاب الجهاد والتعاون في بناء المساجد في كتاب الصلاة موهما أنه ما أورده إلا للتعريف بهذه الأحكام المعلومة التي لا يهم محصل بإيثارها على معرفة الحق من الباطل في فتنة أهل الإسلام.

14- قال الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى 1182 هـ بعد نقله لكلام ابن الوزير السابق:

البخاري أخرج في باب بناء المساجد بسنده إلى عكرمة قال قال لي ابن عباس ولابنه على: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه فأخذ رداءه فاحتبى ثم أنشأ يحدثنا حتى أتي على بناء المسجد فقال كنا نحمل لبنة لبنة وعمار يحمل لبنتين لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فجعل ينفض التراب عنه وقال ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتن انتهى لفظ البخاري. ه
توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 259/2

قلت: تفسير ابن الوزير لتصرف البخاري خيالي وغير منطقي وسيأتي اعادة كلامه والرد عليه في فصل مستقل.

15- مجد الدين ابن الأثير المتوفى 606 هـ:

أخرج ابن الأثير الحديث من موضعيه في صحيح البخاري في كتابه جامع الأصول ولم يذكر في الموضعين زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

ثم نقل كلام الحميدي والدمشقي في نفي وجودها في الصحيح

وأن البخاري لم يذكرها أصلاً

ثم قال: قلت أنا (ابن الأثير): والذي قرأته في كتاب البخاري من طريق أبي الوقت عبد الأول السِّجْزي رحمه الله من النسخة التي قرئت عليه عليها خَطُّه: أمَّا في متن الكتاب فبحذف الزيادة وقد كتب في الهامش هذه الزيادة وصحح عليها وجعلها في جملة الحديث وأنها من رواية أبي الوقت هكذا بإضافتها إلى الحديث وذلك في موضعين من الكتاب أولهما في باب التعاون في بناء المسجد من كتاب الصلاة والثاني فى باب مسح الغبار عن الناس في السبيل في كتاب الجهاد وما عدا هذه النسخة فلم أجد الزيادة فيها كما قاله الحميدي ومن قبله والله أعلم. ه

جامع الأصول في أحاديث الرسول 6583

قلت: وهذا من ابن الأثير اقرار منه لكلام الحميدي والدمشقي في نفي وجود هذه الزيادة في الصحيح وأن عامة نسخ البخاري ليست فيها هذه الزيادة عدا نسخة واحدة وهي نسخته التي قرئت على أبي الوقت السجزي وذكر أن في هذه النسخة أيضاً لم تكن الزيادة في متن الكتاب وإنما أضافها أبو الوقت في الهامش وصحح عليها وجعلها في جملة الحديث !

ولا يعرف ابن الأثير هذه الزيادة في أي نسخة من نسخ الصحيح الأخرى ولم يعتمدها ابن الأثير فإنه أخرج الحديث من صحيح البخاري بدونها

وعلى تصرف ابن الأثير اعتمد ابن بدر الموصلي المتوفي 622 هـ في كتابه (الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البين)

قال: عن ابن عباس: ذكر حديث المسجد فقال: كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فجعل ينفض التراب عنه ويقول: ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ويقول عمار: أعوذ بالله من الفتن. ه

الجمع بين الصحيحين للموصلي ط. المكتب الاسلامي 454/2

فلم يذكر الزيادة في الحديث تبعاً لابن الأثير.

(انظر مقدمة محقق الكتاب ص8)

وعلى كلام ابن الأثير فإن أبا الوقت عبد الأول السجزي المتوفي 553هـ ألحق زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) في الهامش ولم تكن موجودة في أصل النسخة المقروءة

وقد اشتهرت نسخة أبي الوقت في زمان المتأخرين منذ القرن السابع واعتمد عليها أكثر المشتغلين بالحديث آنذاك

قال ابن الملقن المتوفي 804 هـ بعد ذكر رواة الصحيح:

ورواه عن كل واحد من هؤلاء جماعات واشتهر الآن من طريق أبي الوقت عن الداودي عن الحموي عن الفربري عن البخاري. ه

التوضيح لشرح الجامع الصحيح 25/2

قلت: ومن نسخة أبي الوقت وتلاميذه انتشرت هذه الزيادة

وعامة الحفاظ قبله لا يذكرونها في نسخ الصحيح المعروفة

وبعضهم أنكرها صراحة

وهم الأئمة المتقدمون ونسخهم أصح نسخ الصحيح

ووافقهم على هذا جماعة من حذاق المتأخرين وبالله التوفيق

وللدكتور وسام العظمة محاضرة مطولة تتبع فيها نسخ الصحيح وبيان متى أضيفت هذه الزيادة في صحيح البخاري ومتى ظهر الخطأ في بعض نسخ الصحيح وقد استفدت منها في هذا البحث

وهذا رابط الحلقة:

https://youtu.be/TXKBhEONXVE?si=GMdbCMvxdguYwvIX

تعقيب:

أصله منشور بتاريخ 2024/11/20

الرابط:

https://www.facebook.com/share/p/1GexTh4ZW3/

هناك اعتراض حاصله أن الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن أبي سعيد الخدري فيه ذكر (تقتله الفئة الباغية) كما أخرجه جماعة من أئمة الحديث في مصنفاتهم كأحمد بن حنبل والنسائي وابن حبان وغيرهم قالوا: فهذه الجملة ثابتة في حديث خالد الحذاء عن عكرمة !

يا إخوة يا كرام سلمكم الله ..
البحث يتعلق بالحديث من صحيح البخاري
هل البخاري أخرج الحديث بهذه الجملة
أم أنه روى الحديث بدونها
ومن أضافها في متن البخاري من رواة الصحيح فقد أخطأ

هذه هي المعلومة التي نحن بصددها
وليس الكلام على الحديث نفسه هل راويه ذكرها أم لا !

وأنا أعلم أن الحديث مخرج في الكتب الأخرى بذكرها
فهذا الحديث رواه جماعة عن خالد الحذاء عن عكرمة عن أبي سعيد الخدري
منهم من رواه عنه بتمامه
ومنهم من رواه مختصرا بذكر الفئة الباغية
وقد تفرد خالد الحذاء بروايته عن عكرمة
ويبقى النظر هل حفظه خالد وضبطه
أم أخطأ فيه ودخل له حديث في حديث ؟
وهذا أقرب ..

وقد روى العقيلي في الضعفاء 402 عن يحيى بن آدم قال: قُلْتُ لِحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ: مَا لِخَالِدٍ الْحَذَّاءِ فِي حَدِيثِهِ؟ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا قَدْمَةً مِنَ الشَّامِ فَكَأَنَّا أَنْكَرْنَا حِفْظَهُ. ه

وروى مسلم 2236/4 من طريق خالد الحذاء عن سعيد أخي الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار تقتلك الفئة الباغية.

وهذا مشهور روايته عن أم الحسن
وقد توبع خالد في روايته عن سعيد عن أمه
تابعه أيوب السختياني وغيره
أما حديث عكرمة فقد تفرد به خالد ولم يتابع عليه
والخطأ منه أولى
والظاهر أنه دخل له حديث في حديث

وقد أعرض البخاري عن حديث أم الحسن هذا
وأعرض عن إخراج الزيادة في حديث خالد عن عكرمة

وهذه قرائن تنبيك عن قصد البخاري وتعمده ترك الزيادة لضعفها واعراضه عن الأحاديث الأخرى التي تذكرها
فلا يصح عنده في الباب شيء

فالحاصل أن البخاري أخرج الحديث ليس فيه (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) لأنه يراها خطأ وغير محفوظة فيه

وقد أخرجه البخاري في موضعين بدون هذه الزيادة
الأول منهما برقم ٤٤٧ رواه عن شيخه مسدد بن مسرهد عن عبد العزيز بن المختار عن خالد الحذاء عن عكرمة به

وأبو مسعود الدمشقي تعقب البخاري وذكر أن عبد العزيز بن المختار رواه عن خالد الحذاء وفيه (تقتله الفئة الباغية)
وهكذا أخرجه الحاكم ٢٦٥٣ من طريق أبي كامل الجحدري عن عبد العزيز بن المختار عن خالد وفيه (تقتله الفئة الباغية)

والبوصيري نقل متن الحديث من مسند مسدد شيخ البخاري وفيه هذه الزيادة !
والبوصيري كما ذكر في خاتمة كتابه يروي مسند مسدد بن مسرهد من طريق أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي عن مسدد
أما أبو نعيم الحداد فأخرجه من طريق معاذ بن المثنى عن مسدد كما أخرجه البخاري عنه بدونها والله أعلم

وطريقة الحذف والاعراض عن حرف في الحديث معروفة من تصرف البخاري ومسلم وغيرهم من أئمة الحديث إذا تبين لهم الخطأ في موضع من الحديث حذفوا الخطأ إذا كان في المتن أو قاموا بتصحيحه إذا كان في الإسناد وأخرجوه على الوجه الصواب

وهكذا فعل البخاري في ترك هذه الزيادة كما هو المحفوظ في نسخ الصحيح وكما هو ظاهر من تصرفه في إخراجه والترجمة له كما سيأتي
ولا يصح عند البخاري في هذا الباب شيء

وقد فَسَّر ابن حجر وقبله البيهقي تصرف البخاري في ترك الزيادة بأن أبا سعيد ذكر في رواية أخرى أنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وسلم !
وهذا تعليل غير متجه ..
لأن مراسيل الصحابة حجة عند البخاري وغيره
ولو أن الرواية صحت عن أبي سعيد لقبلها البخاري
ولا يضر الحديث أفصح الصحابي عمن أخبره عن النبي أم لم يفصح
وهذا معروف عند أئمة النقد إذا أسند الصحابي الحديث عن النبي يقبل حديثه وإن لم يكن سمعه منه
وكان الصحابة يحدث بعضهم بعضا ولا يكذب بعضهم بعضا

قال أنس بن مالك في حديث الشفاعة عند ابن أبي عاصم في السنة 816: ما كل ما نحدثكموه سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضا. ه

فتصرف البخاري في صحيحه بترك الزيادة واعراضه عن إخراج أي حديث في بابها وعدم الاشارة إليها في ترجمة الحديث في الموضعين الذين أخرج الحديث فيهما

كل هذا دال على استنكاره لهذا الخبر والله أعلم.

التعقيب الثاني:

أصله منشور بتاريخ 2024/11/21

الرابط:

https://www.facebook.com/share/p/1B2ah8zAMP/

بعض الأفاضل أطال الكلام في اثبات أن زيادة (تقتله الفئة الباغية) ثابتة في بعض النسخ من صحيح البخاري !

وقبله الشيخ أحمد معبد عبد الكريم في دراسة مستقلة بعنوان (إرشاد القاري إلى النص الراجح لحديث ويح عمار في صحيح البخاري)

يا أخي الفاضل ويا أيها الشيخ الكريم:
نحن نقر ونعترف ونسلم ونذعن ونخضع ونقبل ونوافق على أنه بالفعل في بعض نسخ صحيح البخاري يوجد الحديث فيها بلفظ (وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)
هكذا بزيادة (تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ)

ولكن هذه نسخ أُلحقت بها الزيادة بالخطأ من بعض رواتها نظراً لشهرة الحديث في مصادر السنة بها
وهي نسخ متأخرة ليست معروفة عند الحفاظ المتقدمين
لذلك لا تجد الاشارة إليها إلا مؤخراً

أما النسخ المتقدمة فلا تُعرف فيها هذه الزيادة بشهادة الأئمة المتقدمين منهم:
أبو مسعود الدمشقي (ت401)
البيهقي (ت458)
الحميدي (ت488)

أبو نعيم الحداد (ت517)

هؤلاء الأئمة ذكروا أن البخاري لم يخرج هذا الحرف في الصحيح
وأنه لم يذكرها أصلاً
وبعضهم اجتهد في محاولة تفسير سبب الترك مع كونه موجوداً
في أصل رواية الراوي خارج الصحيح !

ولاتجد من علماء ذلك العصر من يقول:
وفي بعض نسخ البخاري توجد زيادة ثابتة (تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ)
لأنها لم تكن موجودة في صحيح البخاري في ذلك العصر
وإنما أُضيفت لاحقاً كما ذكر ابن الأثير عن نسخة أبي الوقت

ولا نعلم أحداً من علماء القرن الخامس الهجري أو قبله أشار إلى
وجود هذه الزيادة في نسخ الصحيح المعتمدة
وعندنا شهادات أئمة كبار اتفقوا على نفي وجودها في الصحيح
أبو مسعود الدمشقي توفي (401) على رأس القرن الخامس يعني
هو معدود من علماء القرن الرابع وكانت له عناية بالصحيحين
والحميدي والبيهقي من علماء القرن الخامس

فمَن مِن علماء عصرهم أثبتوا زيادة (تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ) في
صحيح البخاري ؟
السؤال سهل وبسيط ..
لا هو تحدي ولا صراع
وإنما سؤال للبحث والوصول إلى العلم الصحيح

ولا تغتر بكثرة النسخ الخطية الموجودة في المكتبات
فعامتها نسخ متأخرة (نسخ من نسخ ..)

وأما قول الحافظ ابن حجر في الفتح:

وَقع فِي رِوَايَة بن السَّكَنِ وَكَرِيمَةَ وَغَيْرِهِمَا وَكَذَا ثَبَتَ فِي نُسْخَةِ الصَّغَانِيِّ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قَابَلَهَا عَلَى نُسْخَةِ الْفَرَبْرِيِّ الَّتِي بِخَطِّهِ زِيَادَةٌ تُوَضِّحُ الْمُرَادَ وَتُفْصِحُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى قَتَلَتِهِ وَهُمْ أَهْلُ الشَّامِ وَلَفْظُهُ وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ الْحَدِيثَ.

فالحافظ ابن حجر نفسه قال في نفس الصفحة بعدما نقل كلام الحميدي والدمشقي في نفي وجود هذه الزيادة في الصحيح قال: قُلْتُ وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَذَفَهَا عَمْدًا وَذَلِكَ لِنُكْتَةٍ خَفِيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ اعْتَرَفَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. الخ

وهذا ظاهر منه بأن هذه الزيادة غير محفوظة في الصحيح وأن ما ذكره من ثبوتها في بعض النسخ تدخل في حيز الوهم والإدراج من رواة هذه النسخ

وأصرح من ذلك قول ابن حجر في التلخيص:
حَدِيثُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ وَهُوَ خَبَرٌ مَشْهُورٌ. (مُسْلِمٌ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأُمِّ سَلِمَةَ وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ إلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَقْصُودَ التَّرْجَمَةِ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحُمَيْدِيُّ وَوَهَمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ. ه

وبنحوه قاله المزي في التحفة والاشبيلي في الجمع بين الصحيحن وسبق نقل أقوالهم.

تعليق:

يقول لك المعاصر:
والزيادة ثابتة في النسخة الخطية للصحيح برواية فلان عن فلان والمحفوظة في المكتبة كذا برقم كذا وكذا ..

فيظن القارئ أن هذا من أصح التوثيق وأعظمه !
والحقيقة أن كلها نسخ متأخرة
ونسخ من نسخ من نسخ ..
ولا تنهض لمعارضة نسخ الأئمة المتقدمين وشهاداتهم الموثقة.

التعقيب الثالث:

أصله منشور بتاريخ 2024/12/2

الرابط:
https://www.facebook.com/share/p/15X8wF3ohn/

اعترض البعض على نفي الامام الحميدي لوجود زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) في صحيح البخاري وأن البخاري لم يذكرها أصلاً
اعترض بأن الحميدي يتكلم بحسب علمه من واقع النسخة التي سمعها من صحيح البخاري ولم يطلع على النسخ الأخرى التي فيها الزيادة !

ابتداءً هذا لا يقوله من عرف طريقة الأئمة في النقد واستيعاب الطرق والروايات
وبعض هؤلاء المعترضين من أنصاف الباحثين الذين يتكلفون التأويل لأي شيء لا يتوافق مع رأيهم ومذهبهم
وإلا فليس هذا قول الحميدي وحده
وقد وافقه جماعة من أهل الحديث المتقدمين من عصر البخاري
وهؤلاء الأئمة الذين عُرفوا بالعناية بالصحيحين لا يكتفون بالاعتماد على رواية واحدة ونسخة واحدة
فهم حفاظ نقاد ولا يُعرف لهم مخالف من أهل عصرهم
هذا من ناحية ..

ومن ناحية أخرى فإن الحميدي واسع الاطلاع على عامة نسخ البخاري في الشرق والغرب
فهو لا يتكلم وفق نسخة واحدة كما قد يتوهم البعض !

قال الحميدي في خاتمة كتابه:
فَأَما إسنادنا فِي هذَيْن الْكِتَابَيْنِ:
فقد روينَا كتاب الإِمَام أبي عبد الله البُخَارِيّ بالمغرب عَن غير وَاحِد من شُيُوخنَا بأسانيد مُخْتَلفَة تتصل بِأبي عبد الله مُحَمَّد بن يُوسُف بن مطر الْفربرِي عَن البُخَارِيّ ثمَّ قرأته بِمَكَّة على الْمَرْأَة الصَّالِحَة كَرِيمَة بنت أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَاتِم الْمروزِي غير مرّة لعلو إسنادها مِنْهُ كأنا قرأناه عَليّ أبي عبد الله أَحْمد الْهَرَوِيّ عَن أبي الْهَيْثَم مُحَمَّد بن الْمَكِّيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن زراع الْكشميهني عَن أبي عبد الله مُحَمَّد بن يُوسُف بن مطر بن صَالح بن بشر بن إِبْرَاهِيم الْفربرِي عَن أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ رَحْمَة الله عَلَيْهِ
وَأما كتاب الإِمَام أبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج النَّيْسَابُورِي فسمعناه بالفسطاط قِرَاءَة على الشَّيْخ الصَّالح أبي عبد الله مُحَمَّد بن الْفرج بن عبد الْوَلِيّ الْأَنْصَارِيّ وَهِي رِوَايَته عَن أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن الْحسن الْحَافِظ الرَّازِيّ سَمعه مِنْهُ بِمَكَّة سنة سِتّ وَأَرْبَعمِائَة قَالَ: حَدثنَا أَبُو أَحْمد مُحَمَّد بن عِيسَى بن عمرويه بن مَنْصُور الجلودي قَالَ: أخبرنَا الْفَقِيه أَبُو إِسْحَق إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد ابْن سُفْيَان النَّيْسَابُورِي قَالَ: سمعته من الإِمَام أبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج النَّيْسَابُورِي رَضِي الله عَنهُ
على أننا لم نغفل النّظر فِي كتاب كَرِيمَة لروايتنا ذَلِك عَنْهَا وَلَا فِي كتاب أبي ذَر الْهَرَوِيّ لسماعنا ذَلِك عَنهُ من أبي مَرْوَان عبد الْملك بن سُلَيْمَان الْخَولَانِيّ وَأبي الْقَاسِم أصبغ بن رَاشد بن أصبغ اللَّخْمِيّ مِنْهُ وَفِيمَا أخبرونا بِهِ عَن البرقاني وَفِي نُسْخَة مُسلم المقروءة على شَيخنَا أبي عبد الله بن الْفرج الْأَنْصَارِيّ
وأمعنا النّظر فِي كل نُسْخَة وجدناها من النّسخ فِي ذَلِك كُله

وأثبتنا مِنْهَا مَا رَأينَا أَنه ينْتَفع بِهِ النَّاظر فِيهِ وَلَا توفيق إِلَّا بِاللَّه عز وَجل. ه
الجمع بين الصحيحين ط. دار ابن حزم 322/4

قلت: فالامام الحميدي له سماعات مختلفة لنسخ الصحيح في المشرق والمغرب منها سماعه لكتاب الصحيح من كريمة المروزية
وقد ذكر ابن حجر في الفتح أن في نسخة كريمة وقعت هذه الزيادة
وابن حجر يقول هذا على حسب النسخة التي وصلت إليه
وهي نسخة متأخرة !

وقد أخذ الحميدي نسخة كريمة للصحيح منها مباشرة
قرأه عليها غير مرة كما ذكر
وجزم بأن هذه الزيادة ليست في الصحيح
فنسخة كريمة بشهادة تلميذها الحميدي ليست فيها هذه الزيادة

وقد اطلع الحميدي أيضاً على نسخة أبي ذر الهروي
وعلى رواية النعيمي عن الفربري
وغيرها من الروايات والنسخ للصحيح
وليس في جميعها زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)

لذلك تجد الحافظ ابن حجر لم يعتمد على وجود الزيادة من هذه النسخ المتأخرة ومال إلى اعتماد نسخ المتقدمين وشهادتهم فإن نسخهم هي أصح نسخ الصحيح وأضبطها

وسأضرب مثالاً آخر حتى تعرف الفرق بين الزيادة التي لم يذكرها البخاري أصلاً وبين الزيادة الموجودة في بعض النسخ ويرجح وجودها في الصحيح

قال الحميدي: عَمْرو بن مَيْمُون الأودي
حكى أَبُو مَسْعُود أَن لَهُ فِي الصَّحِيح حِكَايَة من رِوَايَة حُصَيْن عَنهُ

قَالَ: رَأَيْت فِي الْجَاهِلِيَّة قردةً اجْتمع عَلَيْهَا قردةٌ قد زنت فرجموها فرجمتها مَعَهم. كَذَا حَكَاهُ أَبُو مَسْعُود وَلم يذكر فِي أَي مَوضِع أخرجه البُخَارِيّ من كِتَابه فبحثنا عَن ذَلِك فوجدناه فِي بعض النّسخ لَا فِي كلهَا قد ذكر فِي أَيَّام الْجَاهِلِيَّة

وَلَيْسَ فِي رِوَايَة النعيمي عَن الْفربرِي أصلا شَيْءٌ من هَذَا الْخَبَر فِي القردة ولعلها من الْمُقْحمَات الَّتِي أقحمت فِي كتاب البُخَارِيّ

وَالَّذِي قَالَ البُخَارِيّ فِي التَّارِيخ الْكَبِير قَالَ لي نعيم بن حَمَّاد: أخبرنَا هشيم عَن أبي بلج وحصين بن عَمْرو بن مَيْمُون قَالَ: رَأَيْت فِي الْجَاهِلِيَّة قردةً اجْتمع عَلَيْهَا قرودٌ فرجموها فرجمتها مَعَهم.

وَلَيْسَ فِيهِ: قد زنت

فَإِن صحت هَذِه الزِّيَادَة فَإِنَّمَا أخرجهَا البُخَارِيّ دلَالَة على أَن عَمْرو بن مَيْمُون قد أدْرك الْجَاهِلِيَّة وَلم يبال بظنه الَّذِي ظن فِي الْجَاهِلِيَّة.

ه

الجمع بين الصحيحين 3047

قال ابن حجر بعد نقل بعض كلام الحميدي السابق:

وَمَا قَالَهُ مَرْدُودٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُور فِي مُعْظَمِ الْأُصُولِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرٍّ الْحَافِظِ لَهُ عَنْ شُيُوخِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَئِمَّةِ الْمُتْقِنِينَ عَنِ الْفَرَبْرِيِّ حُجَّةً ..

ثم أطال ابن حجر في بيان ثبوت هذا الخبر في الصحيح

ثم قال: وَقَدْ أَطْنَبْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِئَلَّا يَغْتَرَّ ضَعِيفٌ بِكَلَامِ الْحُمَيْدِيِّ فَيَعْتَمِدُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ. ه

انظر فتح الباري 7/160-161

قلت: الحميدي لم ينف وجود الخبر في الصحيح باطلاق
وإنما نفاه من نُسخ وأثبته في بعض النسخ الأخرى
وكان له رأيه في احتمال أن يكون أُقحم في الصحيح
ولم يجزم بذلك وإنما قال (ولعل)

ثم قال (فَإِن صحت هَذِه الزِّيَادَة فَإِنَّمَا أخرجهَا الْبُخَارِيّ دلَالَة على أَن عَمْرو بن مَيْمُون قد أدْرك الْجَاهِلِيَّة وَلم يبال بظنه الَّذِي ظن فِي الْجَاهِلِيَّة)

وقد اشتد نكير ابن حجر عليه وذكر الأدلة على خطأ ما قال
مع التنبيه على أن هذا الخبر ليس من كلام النبي ولا من كلام أحد من أصحابه وإنما هو من حكايات وأخبار الجاهلية

الشاهد .. أن تقارن بين كلام الحميدي وابن حجر في هذا الموضع
وبين كلامهم حول زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)
والتي نفى الحميدي أن يكون البخاري ذكرها أصلاً
ولو كانت موجودة في بعض النسخ في زمانه لذكرها كما فعل في خبر رجم القردة
ففرق بين قوله (لم يذكرهَا البُخَارِيّ أصلا)
وبين قوله (فوجدناه فِي بعض النّسخ لَا فِي كلهَا)
فتنبه ..

لذلك وافقه ابن حجر في اعتماد أن البخاري ترك زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) ولم يذكرها في صحيحه
بينما خالفه في خبر رجم القردة واشتد في النكير عليه

والحافظ ابن حجر ذكر أن (عمار تقتله الفئة الباغية) موجودة في بعض النسخ وهي نسخ متأخرة تردها شهادات الأئمة المتقدمين ونُسخهم لذلك حكم عليها بالوهم كما سبق ذكره.

الكلام على نسخة الصغاني

أصله منشور بتاريخ 2024/12/25
الرابط:

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02r1ooZaHP1t1gNpwvgpfZdHRpxYixcGKBhZNaqRjDn9fpoTNFziHDRCkLeT2uyaxjl&id=609274795&mibextid=Nif5oz

الصغاني كما نسبه الذهبي هو الْحَسَن بْن مُحَمَّد بْن الْحَسَن بْن حيدر بْن عَلِيّ العلّامة رضيّ الدّين أَبُو الفضائل الْقُرَشِيّ العَدَويّ العُمَريّ الصَّغَانيّ الأصل الهندي اللهوري المولد البغداديّ الوفاة المكّيّ المَلْحَد المحدّث الفقيه الحنفيّ اللُّغَوِيّ صاحب التّصانيف

له نسخة مشهورة من صحيح البخاري
والحافظ ابن حجر رحمه الله كثير المدح لنسخة الصغاني لصحيح البخاري المعروفة بالنسخة البغدادية

وهي نسخة متقنة في الجملة فقد سمعها الصغاني من تلاميذ أبي الوقت السجزي أشهر رواة الصحيح في زمانه
وهو مع هذا محقق لغوي وفقيه
وهذا يفيد المحدث في ضبط النص وفهمه وتصحيحه

لكن هناك نسخة وجدها الصغاني وأضاف منها زيادات على نسخته عن أبي الوقت قيل أنها نسخة عليها خط الفربري

وذكر ذلك ابن حجر في عدة مواضع من فتح الباري منها:
قال ابن حجر: وَقَعَ فِي النُّسْخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ الَّتِي صَحَّحَهَا الْعَلَّامَةُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الصَّغَانِيِّ اللُّغَوِيُّ بَعْدَ أَنْ سَمِعَهَا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْوَقْتِ وَقَابَلَهَا عَلَى عِدَّةِ نُسَخٍ وَجَعَلَ لَهَا عَلَامَاتٍ ..
قال :وَقَالَ الصَّغَانِيُّ فِي الْهَامِشِ هَذَا الْحَدِيثُ سَاقِطٌ مِنَ النُّسَخِ كُلِّهَا إِلَّا فِي النُّسْخَةِ الَّتِي قُرِئَتْ عَلَى الْفَرَبْرِيِّ صَاحِبِ الْبُخَارِيِّ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ. ه
الفتح 153/1

وقال: وَكَذَا ثَبَتَ فِي نُسْخَةِ الصَّغَانِيِّ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قَابَلَهَا عَلَى نُسْخَةِ الْفَرَبْرِيِّ الَّتِي بِخَطِّهِ. ه
الفتح 542/1

وقال: وَأَفْرَطَ الصَّغَانِيُّ فِي الْعُبَابِ فَجَزَمَ أَنَّهَا بِالْمُوَحَّدَةِ وَكَذَا ضَبَطَهَا فِي نُسْخَتِهِ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قَابَلَهَا عَلَى نُسْخَةِ الْفَرَبْرِيِّ. ه
الفتح 109/2

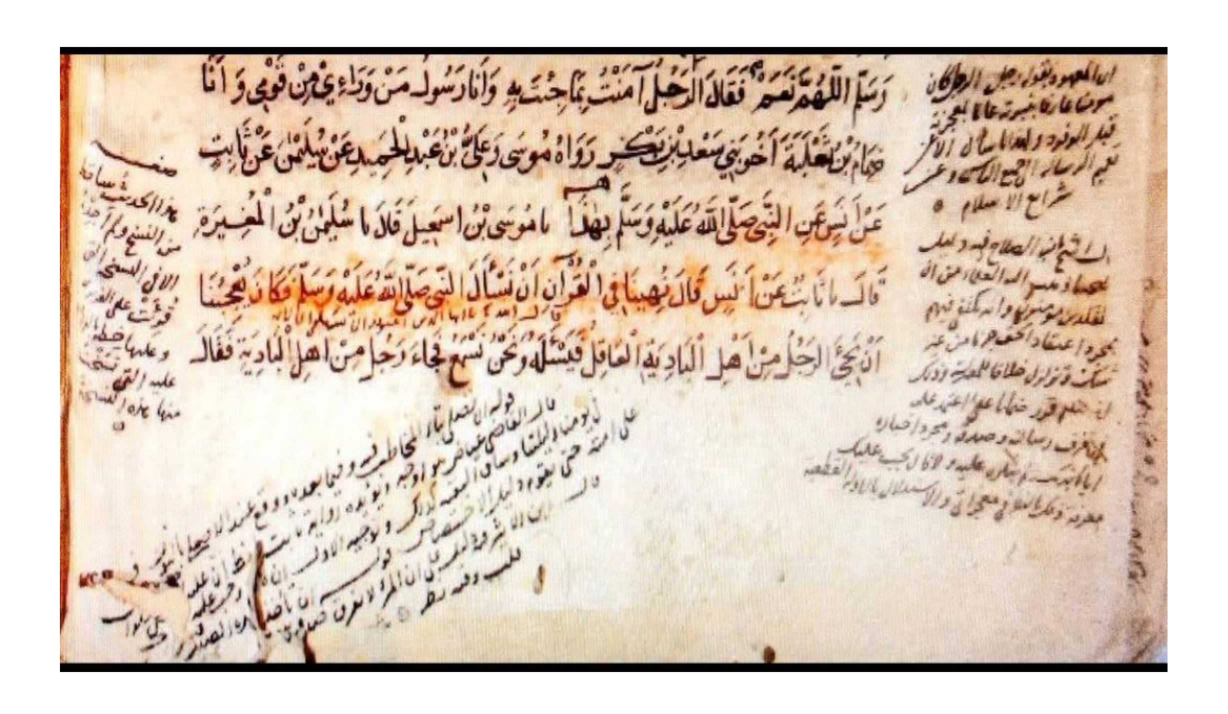
وهذا الكلام من الحافظ ابن حجر قد يوهم أن الصغاني قابل نسخته على نسخة الفربري التي كتبها بخطه
وفي هذا نظر ..

فقول ابن حجر: وَقَالَ الصَّغَانِيُّ فِي الْهَامِشِ هَذَا الْحَدِيثُ سَاقِطٌ مِنَ النُّسَخِ كُلِّهَا إِلَّا فِي النُّسْخَةِ الَّتِي قُرِئَتْ عَلَى الْفَرَبْرِيِّ صَاحِبِ الْبُخَارِيِّ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ.

نقل أ /محمد محمود شعبان كلام الصغاني من نسخته فرع الوسطاني وقام بتصويره من النسخة الخطية

ونص كلام الصغاني في الهامش قال: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه بالقراءة عليه التي نسخت منها هذه النسخة. ه

فالكلام له تتمة:
(وعليها خطه بالقراءة عليه التي نسخت منها هذه النسخة)
وهذه صورة من كلامه في النسخة الخطية:



فالمراد بالخط هنا خط الفربري على النسخة المقروءة بالاقرار بالقراءة عليه وليس هو خط الفربري من نسخته التي كتبها بخطه

قال أ /شعبان: وفي فرع الوسطاني نص آخر وهو محفوظ بمكتبة داماد إبراهيم باشا وهي من فروع نسخ الصغاني الجيدة:
صورة خط الصغاني رحمة الله عليه رحمة واسعة
نجز النصف الأول من الجامع الصحيح والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وعلى رسوله الصلوات الزاكيات على يدي من أوبقته آثامه وأوثقته أجرامه الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل الصغاني عين الله له بقعة يتخذها متعبدًا واعتزل عبادة العباد وعمارة البلاد متزهدًا
نَسَخَه من نسخة كتبت في زمان البخاري رحمه الله وعليها خط الفربري تغمده الله برحمته إلا ثلاثة أجزاء كانت قد ضاعت من نسخة الفربري ونسخ بدلها.

قال شعبان: فهذا ما قاله الصغاني نفسه أنه نسخها من نسخة عليها خط الفربري ولم يقل أصل الفربري الذي بخطه وفرق بينهما كبير ونسبتها للفربري لكونها عليها خطه مما يفيد اطلاعه

عليها وعنايته بها ولا يعني هذا أنها نسخته التي نسخها بخطه وفي فرع آخر لنسخة الصغاني [بالمكتبة البريطانية] أنها قوبلت مرتين على هذه النسخة التي عليها خط الفربري يعني بعد النساخة من هذه النسخة قوبلت عليها. ه

وهذه صورة كلام الصغاني التي نقلها أ /شعبان من النسخ الخطية:

صورة خط الصغاني رحمة الله عليه رحمة واسعة نجز النصف الأول

من الجامع الصحيح والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وعلى رسله الصلوات

الزاكيات على يدي من أوبقته آثامه وأوثقته أجرامه الحسن بن محمد

بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسمعيل الصغاني عين الله له بقعة

يتخذها متعبدا واعتزل عبادة العباد وعمارة البلاد متزهدا نسخه

من نسخة كتبت في زمان البخاري رحمه الله وعليها خط الفربري

تغمده الله برحمته إلا ثلثة أجزاء كانت قد ضاعت من نسخة الفربري

التي قوبلت بها مع

ونسخ بدلها فعلامة الفربري ف وما خالف نسخة الفربري من النسخ نقطة

هذه صورتها ه وما وافق نسخة الفربري من النسخ نقطة فوق الفاء

المنظوطة وهذه صورتها ف وعلامة رواية الحموي حـ وعلامة

وقف

صورة خط الصغاني رحمة الله عليه رحمة واسعة نجز النصف الأول
من الجامع الصحيح والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وعلى رسله الصلوات
الزاكيات على يدي من أوبقته آثامه وأوثقته أجرامه الحسن بن محمد
بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسمعيل الصغاني عين الله له بقعة
يتخذها متعبدا واعتزل عبادة العباد وعمارة البلاد متزهدا نسخة
من نسخة كتبت في زمان البخاري رحمه الله وعليها خط الفربري
رحمه الله برحمته إلا ثلثة أجزاء كانت قد ضاعت من نسخة الفربري
ونسخ بدلها فعلامة الفربري ف وما خالف نسخة الفربري من النسخ نقطة
هذه صورتها ه وما وافق نسخة الفربري من النسخ نقطة فوق الفاء
المخطوطة وهذه صورتها ف وعلامة رواية الحموي حـ وعلامة
رواية أبي الهيثم هـ وعلامة رواية أبي إسحق المستملي سـ وعلامة روايتي
المستملي وأبي الهيثم سهـ وصححت مواضع الاشتباه والالتباس وشرط الكاتب
أجاره الله من أليم عقابه وعظيم عذابه على نفسه أن يكتبها وهو صائم على الطهارة
ويصلي بعد فراغه من كل حديث مسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين شكرا لله
تعالى ويسجد بعدهما سجدة يسأل الله فيها حاجته الدينية والدنيوية ويقرأ
بعد رفع رأسه من السجدة عشر آيات فصاعدا من القرآن ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم عشر مرات فصاعدا ثم يشرع في كتابة الحديث الذي يليه ولا
يكتبها إلا بأقلام معينة ولا يكتب بها سوى هذا الكتاب ويحفظ براياتها ويوصي
أن يسخن بها الماء الذي يغسل به بعد موته وكان في مدة كتابة هذا النصف
أسيرا في أيدي الكفار نازح الأهل والدار ممنوعا من الخروج وحده حتى إلى الجمع
والأعياد موكلا عليه من لا يعبد الله وحده وهو يشرك به فوافق الفراغ عصر
يوم الجمعة يوم النحر سنة خمس وعشرين وستمائة ثم تاب الفهم وعلم أن الوثيقة
الأخيرة كتبت على غير الشرط المذكور سهوا فأعيدت على الشرط مراعاة للوفاء بالعهد
وفرج الله عنه أوان فراغه وأطلق عنه غلاق الأسر وكان الفراغ والفرج كأنما
كفرسي رهان ولله الحمد وعليه التكلان وكان هذا الأمر بساحل كنبايت
من سواحل الهند مكن الله من أهله مقانب الإسلام وكتائبه وحكم فيهم
صوارمه وقواضبه إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم
وصلى الله على رسله وأنبيائه وسلم

التي قوبلت بها ع

صححت

وهذه روابط بحث أ /محمد محمود شعبان:
https://rattibha.com/thread/1442964232920834048?fbclid=IwY2xjawIPJJpleHRuA2FlbQIxMQABHehUmjEJYA4mXIrFQObnTNoRS0gRE21Lo1lOSxUVqPjtQ18Qd-k9wI0PRQ_aem_OMkTPwIo_CidtjEoRaZW1Q

https://rattibha.com/thread/1658113317334835200?fbclid=IwY2xjawIPJLtleHRuA2FlbQIxMQABHWgbTHfdhlyc5ZravSo9HKMruiPlX5WX6xJud6M4x3kfuYqSsa1Fbse27Q_aem_ESrVcMyfULv2iaC_rpbDlw

وهذا رابط تحميل نسخة خطية من نسخة الصغاني لصحيح الامام البخاري:
https://t.me/c/1433715276/1209

وقد تبين من كلام الصغاني نفسه أن هذه النسخة ليست نسخة الفربري وإنما نسخة قرئت عليه
وهي نسخة وجادة لم يذكر الصغاني لها اسناداً ولا سماعات

والصغاني متأخر توفي عام 650 هجري
بينما الفربري توفي 320 هجري
بينهما ثلاثة قرون !
فهذه نسخة وجادة منقطعة الاسناد وكاتبها مجهول

وقد تعرض لنحو هذا د. وسام العظمة في الكلام على نسخة الصغاني في بيان خطأ زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)

وقول الصغاني (نَسَخَه من نسخة كتبت في زمان البخاري رحمه الله وعليها خط الفربري)
الظاهر أن هذا ما وجده الصغاني مكتوباً على هذه النسخة (نسخة كتبت في زمان البخاري رحمه الله وعليها خط الفربري)
هذا ما وجده مكتوباً فيها وهي نسخة وجادة وكاتبها مجهول

والفربري لم يحدث بالصحيح في زمان البخاري وإنما بعد وفاته !
وقول الصغاني السابق في الهامش (النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه بالقراءة عليه التي نسخت منها هذه النسخة)
هذه القراءة على الفربري مؤكد لم تحصل في زمن البخاري وإنما بعد موته
فقوله (في زمان البخاري)
كلام متناقض يثير الشك حول صحة المعلومة وصحة النسبة

فالله أعلم بصحة هذه النسبة لخط الفربري والقراءة عليه
فإن الوجادة من أضعف طرق التحمل عند أهل الحديث

ونسخة الصغاني في الأصل هي نسخة أبي الوقت السجزي سمعها الصغاني من تلاميذ أبي الوقت ثم قابلها على هذه النسخة التي وجدها والتي يقال أنها قرئت على الفربري وزاد الصغاني ما نسخه منها ومن غيرها على نسخة أبي الوقت

فنسخة الصغاني عن أبي الوقت مسندة وصحيحة
أما الزيادات التي أضافها من النسخة المنسوبة لزمن الفربري فلا يجزم بصحة نسبتها لأنها وجادة عن مجهول
وليس لها اسناد صحيح إلى الفربري

وقد ذكر ابن حجر أن زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) نقلها الصغاني من هذه النسخة التي هي وجادة ولا يُعرف لها اسناد صحيح

قال: وَقع فِي رِوَايَة بن السَّكَنِ وَكَرِيمَةَ وَغَيْرِهِمَا وَكَذَا ثَبَتَ فِي نُسْخَةِ الصَّغَانِيِّ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قَابَلَهَا عَلَى نُسْخَةِ الْفَرَبْرِيِّ الَّتِي بِخَطِّهِ زِيَادَةٌ تُوَضِّحُ الْمُرَادَ وَتُفْصِحُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى قَتَلَتِهِ وَهُمْ أَهْلُ الشَّامِ وَلَفْظُهُ وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ الْحَدِيثَ. ه
فتح الباري 542/1

وإنما هي نسخة وجادة كاتبها مجهول ولا يعتمد عليها
وسبق الكلام على نسخة كريمة وأنها في الأصل خالية من هذه الزيادة بشهادة تلميذها الحميدي
وإنما أضفيت الزيادة في نسخة متأخرة

ومثلها نسخة ابن السكن التي عزا إليها ابن حجر
وعزا إليها قبله القاضي عياض المتوفي 544 هـ في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار 382/2
والظاهر أنها أُضيفت من بعض الرواة
ولم يذكر أحداً من الأئمة المتقدمين هذه الزيادة في نسخة ابن السكن
وأكثر من اعتني برواية ابن السكن من أئمة النقد الامام أبو علي الغساني الجياني المتوفي 498 هـ في كتابه الماتع (التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري)
وقد طبع مستقلاً
وطبع مرة أخرى مع كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)

والغساني في كتابه (التنبيه على الأوهام) اعتنى كثيراً بالفروق والاختلافات الواقعة في نسخ صحيح البخاري لاسيما نسخة ابن السكن والفروق التي يتفرد بها عن باقي النسخ
وكان يقول: (ولابن السكن انفرادات في الأسانيد غريبة قد تقدم التنبيه على كثير منها)
وقد اعتنى بالتنبيه على انفرادات ابن السكن وزياداته

وأكثر زيادات ابن السكن هي زيادات مدرجة في الاسناد أو المتن للتوضيح والبيان ولو كانت عنده هذه الزيادة لنبه عليها الغساني في كتابه والذي جمعه من أجل بيان الاختلافات والفروق والأوهام الواقعة في نسخ الصحيح

وممن يروي صحيح البخاري من طريق ابن السكن أبو محمد علي بن حزم الأندلسي إمام الفقه الظاهري المتوفى 456 هـ
وقد أسند في غير موضع من كتبه عن محمد بن أحمد بن مُفَرِّج عن ابن السكن عن الفربري عن البخاري
ولَمَّا أراد ابن حزم في المحلى 333/11 أن يخرج حديث (تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) أخرجه من مسند الطيالسي عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة
ولو كان في نسخته لرواية ابن السكن عن البخاري في حديث عكرمة عن أبي سعيد لكان الاخراج منه أولى

وكذا الحافظ عبد الحق الإشبيلي المتوفي 582 هـ ممن له عناية بالصحيحين وهو من علماء الأندلس ونسخة ابن السكن عندهم مشهورة
وقد اطلع الإشبيلي على نسخة ابن السكن ونقل منها في مواضع كما في حديث (إِنِّي لأُعْطِي الرَّجلَ وَغَيرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ)
قال: وفي لفظ آخر: فَقُمْت إِلَى رَسُولِ اللَّه فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلان؟ وفي طريق آخر: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم

بِيَدِهِ بَينَ عُنُقِي وَكَتِفِي ثُمَّ قَالَ: أَقِتَالًا أَي سَعْدُ إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ ...
وقال البخاري: أَقْبِلْ أَي سَعد. هكذا رأيت فيما رأيت من النسخ المروية عن أبي ذرٍّ وفي رواية عن ابن السكن: إِقْبَالٌ أَي سَعْد.

وفي حديث (كَانَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ) قال: وعِنْدَ ابن السَّكَن بَعد قَولِهَا يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ قَال أبو عَبد الله: يعنِي {فَسَبِّحْ بِحَمدِ رَبِّكَ واسْتَغْفِرهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا}.

وفي حديث (كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ وَإِنَّ مِنَ الإِجْهَارِ أَنْ يَعْمَلَ الْعَبْدُ بِاللَّيلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحُ قَدْ سَتَرَهُ رَبُّهُ فَيَقُولُ: يَا فُلانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا .. الحديث)
قال: ووقع لابن السَّكَنِ: وَإِنَّ مِنَ الْمُجَاهَرَةِ.
(انظر الجمع بين الصحيحين 188-670-5171)

وسبق نقل كلام الإشبيلي أن البخاري لم يخرج في قتل عمار شيئًا ثم نقل الحديث من صحيح البخاري (وَيحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ) ليس فيه (تَقْتُلُه الْفِئَةَ الْبَاغِيَةُ)

ومثله الحافظ المزي في تحفة الأشراف قال عن صحيح البخاري (ليس فيه تقتل عمَّاراً الفئة الباغية) وسبق نقله
وقد اطلع المزي على رواية ابن السكن للصحيح
ونقل منها في مواضع من كتبه
(انظر كتابه تهذيب الكمال ط. الرسالة 122/3 و 79/10 و 115-113/15)

وهذه كلها من القرائن الدالة على أن نسخة ابن السكن ليست محفوظة فيها زيادة (تَقْتُلُه الْفِئَةَ الْبَاغِيَةُ) وأنها أُضيفت من بعض الرواة

ولو فرضنا وجودها في نسخة ابن السكن فهي مدرجة مخالفة لعامة رواة الصحيح الذين اتفقوا على حذفها لأن البخاري لم يذكرها

لذلك لم يعتمد الحافظ ابن حجر وغيره على وجود الزيادة في هذه النسخ وحكموا عليها بالوهم تبعاً لشهادة الأئمة المتقدمين ونسخهم.

الكلام على نسخة البغوي

منشور بتاريخ 2025/1/4
الرابط:
https://www.facebook.com/609274795/posts/10163482875334796/

الإمام البغوي المتوفي سنة ٥١٦ هجري في كتابه شرح السنة في باب مناقب عمار بن ياسر أخرج بسنده حديث أم الحسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار (تقتلك الفئة الباغية)
وأشار البغوي إلى أنه في صحيح مسلم
ولم يخرجه من صحيح البخاري ..

وأهل الحديث يعرفون تصرف البغوي في كتابه بإخراج الحديث بسنده من صحيح البخاري فإن لم يكن عند البخاري يخرجه من صحيح مسلم أو يخرجه بسنده ثم يشير إلى رواية مسلم لحديث الباب

والبغوي يروي نسخته من صحيح البخاري سماعاً من عبد الواحد بن أحمد المليحي عن أحمد بن عبد الله النعيمي عن محمد بن يوسف الفربري عن الامام محمد بن إسماعيل البخاري

وهذا إسناد صحيح عال ..

فإن كان الحديث في الصحيحين أخرجه بإسناده من صحيح البخاري ثم يقول: هذا حديث صحيح متفق عليه
ثم يشير إلى رواية مسلم

وإن كان الحديث عند البخاري وحده أسنده إليه
ثم يقول: هذا حديث صحيح

فإن لم يكن عند البخاري أخرجه من صحيح مسلم بسنده عن الفارسي عن الجلودي عن ابن سفيان عن مسلم بن الحجاج
ثم يقول: هذا حديث صحيح
أو يخرجه بإسناده موافقة لمسلم
ثم يقول: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن فلان عن فلان

فالمعتمد عند البغوي إخراج حديث الباب ابتداءً من صحيح البخاري إن كان مخرجاً فيه
هذه هي طريقته في اخراج أحاديث الكتاب ..

وقد عقد البغوي في كتابه في فضائل الصحابة باب مَنَاقِبِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَبِي الْيَقْظَانِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُتِلَ يَوْمَ صِفِّينَ

قال فيه: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّاسٍ الْحُمَيْدِيُّ أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ الْبَصْرِيُّ نَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ نَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ
قال البغوي: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ أَخُو

الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. ه
شرح السنة 3952

ولم يخرجه من صحيح البخاري !
ولو كانت زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) موجودة في الصحيح فلماذا لم يخرجها البغوي بإسناده عن البخاري كما هي عادته ؟
لماذا لم يخرجه بسنده للصحيح كما فعل مثلاً في الباب الذي يليه في مناقب خديجة
قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النُّعَيْمِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَا قُتَيْبَةُ نَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلامَ مِنْ رَبِّهَا وَمِنِّي وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبٌ فِيهِ وَلا نَصَبٌ. ه

وهذه طريقته في عامة أبواب الكتاب ..

فلماذا اقتصر على روايته من طريق آخر موجود عند مسلم وتركه من صحيح البخاري الذي هو الأصل في التخريج عنده ؟

والجواب: لو كانت هذه الزيادة لها أصل في نسخته لصحيح البخاري لأخرجها ابتداءً كما هو الغالب في تصرفه في الكتاب وإنما عدل إلى رواية أخرى عند مسلم لأن حديث الباب ليس موجوداً في نسخته من رواية النعيمي عن الفربري عن البخاري

ويؤيده شهادة الحميدي وذكر في كتابه أنه اطلع على رواية النعيمي عن الفربري
وقد قال الحميدي (لم يذكرهَا البُخَارِيّ أصلا)

وهذا يشمل كل ما اطلع عليه من نسخ الصحيح ومنها رواية النعيمي والله أعلم.

ما يستفاد من تصرف البخاري في اخراج الحديث

منشور بتاريخ 2025/1/7
الرابط:
https://www.facebook.com/609274795/posts/10163487075109796/

ما يستفاد من تصرف البخاري في نفي اخراجه لزيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)

البخاري يعتني كثيراً باخراج الحديث في الكتب المناسبة والتبويب عليه بالفوائد المستخرجة من لفظه
وربما أخرج الحديث في صحيحه مكرراً في مواضع كثيرة في كتب وأبواب مختلفة من أجل الاستدلال به في كل موضع بفائدة تناسب موضوعه
وربما كرر الحديث في عشر مواضع أو أكثر
وفي كل مرة يستخرج منه فائدة مختلفة تناسب الكتاب والباب المخرج فيه

وقد أخرج البخاري حديث (وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ) في موضعين:

الموضع الأول في كتاب الصلاة باب (التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ المَسْجِدِ) وأخرجه من أجل ذكر قصة بناء المسجد

والموضع الثاني في كتاب الجهاد والسير باب (مَسْحِ الغُبَارِ عَنِ الرَّأْسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وأخرجه من أجل قول أبي سعيد (فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الغُبَارَ)

والسؤال هنا: أين الترجمة بذكر الفئة الباغية ؟!
لا يوجد ..

والبخاري وضع في صحيحه كتاباً مستقلاً سماه (كِتَابُ المَنَاقِبِ)
ويليه (كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم)
وذكر فيه مناقب الصحابة
وفيه (بَابُ مَنَاقِبِ عَمَّارٍ وَحُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)
وذكر تحته حديثاً واحداً أخرجه من طريقين:
الأول: من طريق اسرائيل بن يونس
والثاني: من طريق شعبة بن الحجاج
كلاهما (اسرائيل وشعبة) عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: ذَهَبَ عَلْقَمَةُ إِلَى الشَّأْمِ فَلَمَّا دَخَلَ المَسْجِدَ قَالَ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا فَجَلَسَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ قَالَ: أَلَيْسَ فِيكُمْ أَوْ مِنْكُمْ صَاحِبُ السِّرِّ الَّذِي لاَ يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ يَعْنِي حُذَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى قَالَ: أَلَيْسَ فِيكُمْ أَوْ مِنْكُمْ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ يَعْنِي عَمَّارًا قُلْتُ: بَلَى قَالَ: أَلَيْسَ فِيكُمْ أَوْ مِنْكُمْ، صَاحِبُ السِّوَاكِ وَالوِسَادِ أَوِ السِّرَارِ؟ قَالَ: بَلَى .. الحديث.
وهذا لفظ شعبة ..

والحديث فيه منقبة عمار (الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ)
ولم يخرج غيره في الباب ..

والسؤال مرة أخرى:
أين حديث (عمار تقتله الفئة الباغية)

لماذا لم يخرجه في مناقب عمار لو كان محفوظاً عنده ؟

ووضع البخاري في آخر الصحيح كتاباً آخر سماه (كِتَابُ الفِتَنِ)
أخرج فيه الأحاديث الواردة في الفتن والتنبؤ بها
والسؤال أيضاً:
أين في هذا الكتاب حديث (عمار تقتله الفئة الباغية)
أين الترجمة بذكر الفتن والفئة الباغية ؟!

ترى يحتج بالحديث على مشروعية مسح الغبار عن رأس المجاهد
ولا يحتج به في ذكر الفئة الباغية ولا في مناقب عمار !
أين ذكر الفئة الباغية استنباطاً من هذا الحديث في عامة تبويبات البخاري لأحاديث الكتاب ؟

لا ترجمة ولا تبويب ولا اشارة ولا شيء ..
ولو كانت محفوظة عنده لكان لذكرها في الترجمة من فوائد الحديث أولى فهي أصلٌ في الباب !
وإنما لم يحتج البخاري بها لنكارتها
ولا يصح عنده في الباب شيء

فهذه قرائن تدل على اخراج البخاري لحديث أبي سعيد الخدري من غير زيادة (تقتله الفئة الباغية)

وقول محقق النسخة المطبوعة ط. التأصيل في الحاشية:
قوله (تقتله الفئة الباغية عمار) ليس عند أبي ذر.

فهذا اعتماداً منه على النسخ التي بالمكتبات
وسبق الكلام أنها نسخ متأخرة
وأن الزيادة ليست في صحيح البخاري
لا في نسخة أبي ذر

ولا في غيره من النسخ المعتمدة بحسب رواية الأئمة المتقدمين وشهاداتهم النافية لوجودها في الصحيح كما سبق بيانه على التفصيل.

حول تفسير ابن الوزير لتصرف البخاري

في الإعراض عن حديث (عمار تقتله الفئة الباغية)

منشور بتاريخ 2025/3/20

الرابط:

https://www.facebook.com/609274795/posts/10163684308879796/

ابن الوزير اليماني الزيدي صاحب كتاب (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم) وكتاب (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم) وغيرهما من الكتب المشهورة التي أثنى عليها جماعة من أهل العلم
إلا أن عنده ميل ظاهر في الكلام على بعض الصحابة

وذلك بحكم التأثير المذهبي الذي نشأ وتربى عليه

ومن عجيب ما قرأت له تفسيره لتصرف البخاري في ترك اخراج حديث (عمار تقتله الفئة الباغية)

فهو يقر بأن البخاري لم يخرج حديث (عمار تقتله الفئة الباغية) كما سبق نقله لكنه يقول كما نقل عنه الصنعاني في توضيح الأفكار:

ولعله إنما ترك أوله (يعني تقتله الفئة الباغية) تقية من المتعصبين فقد ثبت في ترجمته أنه امتحن وذكر ابن حجر أنه مات وكتابه مسودة لم تبيض ثم قال: ويدل على تقية البخاري في شأن عمار أنه لم يذكر حديثه هذا في مناقبه في صحيحه وإنما احتال لذكره في مواضع لا ينتبه الطلبة فيها مثل باب مسح الغبار في كتاب الجهاد والتعاون في بناء المساجد في كتاب الصلاة موهما أنه ما أورده إلا للتعريف بهذه الأحكام المعلومة التي لا يهم محصل بإيثارها على معرفة الحق من الباطل في فتنة أهل الإسلام.

قلت: وقد وافقه الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني

قال الصنعاني بعد أن نقل كلامه السابق:

البخاري أخرج في باب بناء المساجد بسنده إلى عكرمة قال قال لي ابن عباس ولابنه على: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه فأخذ رداءه فاحتبى ثم أنشأ يحدثنا حتى أتي على بناء المسجد فقال: كنا نحمل لبنة لبنة وعمار يحمل لبنتين لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فجعل ينفض التراب عنه وقال: ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتن انتهى لفظ البخاري
واعلم أن المصنف اعتذر للبخاري بما ذكره في عدم إخراجه أول الحديث وأما الحافظ ابن حجر في فتح الباري فقال في الإعتذار للبخاري عن عدم إخراجه ما لفظه: واعلم أن هذه الزيادة يريد ما قاله قبيل هذا ويح عمار تقتله الفئة الباغية إلخ لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال إن البخاري لم يذكرها أصلا وكذا قال أبو مسعود قال الحميدي ولعلها لم تقع للبخاري أو وقعت فحذفها
قال ابن حجر: قلت: يظهر لي أن البخاري حذفها عمدا وذلك لنكتة خفية وهي أن أبا سعيد اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة والرواية التي ثبتت فيها ليست على شرط البخاري وقد أخرجها

البزار من طريق هند بن أبي داود عن أبي [نضرة] عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد: فحدثني أصحابي ولم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية انتهى وابن سمية عمار وسمية أمه

ثم قال وقد بين أبو سعيد من حدثه بذلك ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي [نضرة] عن أبي سعيد قال: حدثني من هو خير مني أبو قتادة فذكره فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الإطلاع على علل الأحاديث انتهى من فتح الباري

قلت (الصنعاني): العجب من الحافظ ابن حجر في قوله إنه حذفها البخاري بعد سماع أبي سعيد لها من النبي صلى الله عليه وسلم مع قوله حدثني أصحابي وقوله حدثني من هو خير مني أبو قتادة ولا يُعلم أنهم يُعِلُّون حديثا بكونه لم يشافه النبي صلى الله عليه وسلم به الصحابي الذي رواه أو بكون راويه سمعه من صحابي آخر يزكيه ويفضله على نفسه فقوله إن حذفها دال على تبحر البخاري في الإطلاع على علل الأحاديث أعجب فأي علة أبداها ؟ ويلزم على جعل هذه علة أن جميع رواية ابن عباس كلها معلولة لتصريحهم بأنه لا يبلغ ما سمعه عن النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة عشرين حديثا وكذلك غيره من صغار الصحابة

إذا عرفت هذ فعذر المصنف للبخاري أرفع من عذر ابن حجر

ولابن حجر في شرح الحديث في فتح الباري كلام تمجه الأسماع عند من له تحقيق وإطلاع وقد بينا ما فيه في حواشيه وروايته عن أحمد صحة الحديث وأمثال ذلك. ه

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 2/259-260

قلت: العجب من الصنعاني اقراره هذا التفسير العجيب وتقديمه على تفسير ابن حجر لتصرف البخاري !

نعم تفسير ابن حجر غريب ومتكلف

لكن دعوى التقية من البخاري خيال أسطوري محض

ولماذا يتقي البخاري وممن يتقي ؟!

والمحنة التي أشار إليها ابن الوزير كانت في نيسابور وكانت بسبب مسألة اللفظ بالقرآن هل هو مخلوق أم غير مخلوق

يعني لا علاقة لها بفضائل الصحابة والفتن التي حصلت بينهم

ونيسابور من معاقل التشيع آنذاك وأهلها اشتهروا بالترويج لفضائل آل البيت حتى إن ابن معين قال في الحديث المكذوب الذي يُروى عن النبي قال لعلي (أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا سَيِّدٌ فِي الآخِرَةِ وَمَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللَّهِ وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللَّهِ وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ مِنْ بَعْدِي) قال ابن معين: من هَذَا الكذاب النَّيْسَابُورِيّ الَّذِي حدث عَنْ عَبْد الرزاق بهذا الحديث ؟!

وذلك لشهرة أهل نيسابور بالترويج لمثل هذه الأحاديث

فلو أراد البخاري التقية لترك الحديث كما هو

ولما حذف منه (عمار تقتله الفئة الباغية)

فهو في بلاد ينتشر فيها التشيع والانتصار لآل البيت !

على أن البخاري لم يحدث بالصحيح في نيسابور

وإنما حدث به بعد أن خرج منها في (فَرَبْر) و(نَسَف)

لذلك أشهر من روى عنه الصحيح محمد بن يوسف الفربري وإبراهيم بن معقل النسفي

فلماذا يتقي وممن يتقي ؟!

والبخاري إنما أورد الحديث في الأبواب المناسبة له

(باب التعاون في بناء المساجد) لأن الحديث في قصة بناء المسجد

(باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله) لقول أبي سعيد (فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الغُبَارَ)

ولم يذكر البخاري الحديث في مناقب عمار ولا في الفتن لأنه لا يرى ثبوت قوله (عمار تقتله الفئة الباغية)

وإنما وصف ابن الوزير البخاري بالاحتيال في اخراج الحديث لأنه لم يتصور أن البخاري يرى ضعف هذه الزيادة

فهو يعتقد أن الحديث متواتر ومن أصح الأحاديث !

فحكم على تصرف البخاري بما ترسخ في ذهنه وخياله ولم يتفكر في صنيع البخاري وتصرفه
وهذا من شؤم التعصب والتقليد للمذهب والله المستعان.

رسالة د. إبراهيم اللاحم (الحذف في صحيح البخاري)
منشور بتاريخ 2024/12/18
الرابط:
https://www.facebook.com/609274795/posts/10163393386449796/

الأستاذ إبراهيم اللاحم له رسالة صغيرة (بعنوان الحذف في صحيح البخاري مفهومه وأسبابه)
ذكر فيها سبعة أمثلة من الصحيح تعمد فيها البخاري حذف حرفا من متن الحديث وذلك لعلة عنده
وهذه الأمثلة ليست على سبيل الحصر وإنما هي إشارة لمن يريد التوسع في دراسة مستوعبة للكتاب كما أشار في الخاتمة

وهذه النتائج التي خرج بها الأستاذ اللاحم في خاتمة البحث:

الخاتمة

...في خاتمة هذا البحث أسجل بعض النقاط البارزة:

١-يظهر من صنيع البخاري جواز إسقاط جزء من المتن المروي، وذلك حين يقوم سبب يقتضي هذا.

٢-تنوعت الأسباب التي بموجبها لجأ البخاري إلى إسقاط شيء من متن الحديث، فمنها ما هو إسنادي خالص، ومنها ما هو متني خالص، ومنها ما جمع بين الإثنين.

٣-نحتاج إلى مزيد من البحوث حول تصرف البخاري في المتن، بالإسقاط وبغير الإسقاط، مثل الزيادة، والنقص، والرواية بالمعنى، والتغيير، ومثله يقال في الإسناد.

٤-يظهر في تصرف البخاري سعة علم هذا الإمام، واطلاعه الواسع على الطرق والروايات، ونظره الشامل لنصوص الشريعة وأصولها وقواعدها، وتسخير ذلك كله للنقد.

٥-الفائدة التي نخرج بها بالنسبة للناظر في الحديث: أن من عرف منه التصرف في المتن والإسناد، فيحمل هو عهدة ذلك، وأنه فعل ما يظهر في الحديث على أنه صورة اختلاف على شيخه، ولا يحمل شيخه التردد والاختلاف، وقد تظهر البحوث أنه هذا في حق من هو فوق الشيخ كذلك من رجال الإسناد.

والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى وآله وصحبه.

ومن الأمثلة التي تضاف على ما أورده الأستاذ اللاحم
والتي يتعمد البخاري حذف حرفا من متنها لا يراه محفوظا فيها
وإن كان الحرف يرويه بعض رواته فيه
حديث عكرمة عن أبي سعيد في قصة بناء المسجد وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمار (وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)
فحذف البخاري من الحديث زيادة (تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ)
لأنها زيادة منكرة عنده ولا تثبت في أصل الحديث

وبعض رواة الصحيح المتأخرين لم يتفطنوا لغرض البخاري من حذفها فألحقوها بهامش الصحيح ثم ألحقت بالمتن باعتبار أنها معروفة في الحديث من عامة الطرق والمصادر الأخرى
وعلى هذه النسخ المتأخرة اعتمدت عامة المكتبات ودور النشر في طباعة الصحيح !
وهذه الإضافة في الصحيح خلاف مقصد المصنف ومراده من تعمد تركها

وأرجو من الله سبحانه أن يبارك في أبحاثنا وأبحاث من سبقنا من المشايخ وطلبة العلم الذين نبهوا على خطأ هذه الزيادة في الصحيح وأن يوفق في المستقبل القريب المحققين ودور النشر لطباعة صحيح البخاري وليست فيه هذه الزيادة وفق قصد المصنف ومراده

وليست هذه الطريقة خاصة بالبخاري
وإنما هي معروفة من تصرف المصنفين في ذلك الوقت كمسلم بن الحجاج والبزار وعبد الله بن أحمد وغيرهم
يتعمدون أحيانا حذف حرف من المتن لنكارته عندهم
وبعضهم صرح بذلك.

فائدة:
حول تصرف البخاري في الاشارة إلى علة بعض الطرق والألفاظ وتفسير ابن حجر لمراد البخاري من تصرفه

منشور بتاريخ 2024/12/5
الرابط:
https://www.facebook.com/609274795/posts/10163367207714796/

الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه العظيم فتح الباري شرح صحيح البخاري كان يعتني كثيراً ببيان مراد البخاري ومقاصده في طريقة اخراجه للأحاديث والتبويب عليها
ولماذا ترجم البخاري بكذا ولم يترجم بكذا
وما علاقة الحديث بترجمة الباب
ولماذا أخرج الحديث عن فلان وترك مثله عن فلان
ولماذا اختاره بهذا اللفظ وترك اللفظ الآخر
ولماذا علقه وما الغرض من ذكر المتابعات .. الخ

وهو أكثر شراح الصحيح عناية ببيان مراد البخاري ومقاصده في كل كبير وصغير رحمه الله

لكنه في جانب الاشارات النقدية للحديث وذكر الطرق المعللة التي ينبه عليها البخاري عقب الحديث المسند
فإنه كثيراً ما يفسر تصرف البخاري بتأويلات متكلفة بعيدة عن قصد البخاري ومنهجه النقدي بالحذف أو الاعراض أو الاشارة إلى الطرق المعللة

ومنشأ الخطأ في التفسير عند ابن حجر يرجع إلى الاختلاف المنهجي بين طريقة المتأخرين ومنهج المتقدمين في النقد

وابن حجر كثيراً ما يعتمد طريقة المتأخرين في الجمع بين الروايات المتعارضة والتجويز العقلي لقبولها ومحاولة تفسير تصرف البخاري بما لا يتعارض مع صحة الحديث الذي لم يخرجه البخاري على شرطه

وهذا ليس على اطلاقه عند ابن حجر
فله مواضع يصرح فيها بأن البخاري أعرض عن اخراج الحديث لأنه لا يصح عنده في الباب شيء

إلا أنه في الغالب يميل إلى طريقة المتأخرين إذا كان أصل الحديث مخرج في الصحيح لكن أعرض البخاري عن الاحتجاج ببعض الزيادات والألفاظ الواردة فيه
أو أورده من طرق أخرى معلقة تخالف ما احتج به مسنداً على شرطه

وإنما أورد البخاري هذه الطرق معلقة اشارة إلى علتها وأنها غير محفوظة
وأن المحفوظ عنده ما أسنده على شرطه
وأحياناً يصرح البخاري بأن هذه الطرق غير محفوظة وأن ما أسنده أصح

وأضرب على تصرف ابن حجر مثالين:

المثال الأول: حديث خالد الحذاء عن عكرمة عن أبي سعيد الخدري في قصة بناء المسجد النبوي
وفيه قال النبي (وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)
وهذا الحديث يرويه خالد الحذاء عن عكرمة بلفظ (وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)

وقد تعمد البخاري ترك زيادة (تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ)
فلم يخرجها في الصحيح
والحافظ ابن حجر يقول بأن البخاري حذفها عمداً
لكنه يفسر ذلك بقوله (وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَذَفَهَا عَمْدًا وَذَلِكَ لِنُكْتَةٍ خَفِيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ اعْتَرَفَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُدْرَجَةٌ وَالرِّوَايَةُ الَّتِي بَيَّنَتْ ذَلِكَ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبَزَّارُ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَحَمْلِهِمْ لَبِنَةً لَبِنَةً وَفِيهِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَحَدَّثَنِي أَصْحَابِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَا بن سميَّةَ تقتلك الفئة الباغية)

وهذا تفسير غير صحيح ..
فإن حاصله أن أبا سعيد لم يسمع هذه الزيادة من النبي
وإنما سمعها من صحابي آخر وهذا لا يضر الحديث
ومراسيل الصحابة حجة عند البخاري وغيره من أهل العلم

والأستاذ أحمد معبد مع أنه للأسف يرجح ثبوت هذه الزيادة في الصحيح خلافاً لجمهور المتقدمين الذين نفوا وجودها !
إلا أنه تعقب ابن حجر على هذا التفسير في رسالته
(إرشاد القاري إلى النص الراجح لحديث ويح عمار في صحيح البخاري)
وأنه لا يسلم لابن حجر في تفسيره لمراد البخاري
لما عرف من تصرف البخاري في قبول مثلها
وأورد مثالاً من الصحيح برقم 7222 وهو حديث جابر بن سمرة قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا
فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا فَقَالَ أَبِي: إِنَّهُ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ. ه

فلم يقتصر البخاري على القدر الذي سمعه جابر من النبي

**وإنما أخرج أيضاً الزيادة التي سمعها من أبيه عن النبي
وسواء ذكر الصحابي الواسطة أم لم يذكرها
فمراسيل الصحابي حجة عند البخاري وغيره**

**ومثله تفسير البيهقي لتصرف البخاري قال (وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا لِمُخَالَفَةِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عِكْرِمَةَ فِي ذَلِكَ)
وذلك لأن أبا نضرة ذكر في روايته أن أبا سعيد لم يسمعها من النبي
وعكرمة عند البخاري أوثق من أبي نضرة
والبخاري احتج بعكرمة في الصحيح وترك أبا نضرة !
ويقال في كلام البيهقي ما يقال في كلام ابن حجر
وأن هذا ليس بقادح عند البخاري**

**والأقرب أنه أعرض عن ذكرها في الحديث لأنه لا يصح عنده شيء في الباب وقد تفرد بذكرها خالد الحذاء عن عكرمة
والظاهر أن خالداً اضطرب فيها ودخل له حديث في حديث.**

**المثال الثاني: قال ابن حجر في النكت على مقدمة ابن الصلاح:
ومن عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعلق الطريق الأخرى إشعارا بأن هذا الاختلاف لا يضر لأنه إما أن يكون للراوي فيه طريقان فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا فلا يكون ذلك اختلافا يلزم منه اضطراب يوجب الضعف وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة والله أعلم. ه**

وقد قال مثله في فتح الباري 414/13 وفي تغليق التعليق 346/5

في الكلام على حديث عبد العزيز الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ.

وتفسيره الأول في قبول الطريقين مخالف لتصرف البخاري الظاهر في أمثلة كثيرة من هذا النوع
والتفسير الثاني بأن (الذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه) أقرب إلى الصواب وأن البخاري يسند الحديث من طريق ثم يعلقه من طريق آخر مخالف في اسناده للطريق المسند وذلك لبيان علته وأن راويه أخطأ فيه

وصرح البخاري بذلك في بعض المواضع
كما قال في حديث فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله (إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ)
قال: تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ فُلَيْحٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ. ه
صحيح البخاري 986

يعني حديث فليح عن جابر الذي أسنده أصح من حديث فليح عن أبي هريرة الذي ذكره معلقاً

وقال في حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن حميد عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ: إِنَّ أَقْوَامًا بِالْمَدِينَةِ خَلْفَنَا مَا سَلَكْنَا شِعْبًا وَلاَ وَادِيًا إِلَّا وَهُمْ مَعَنَا فِيهِ حَبَسَهُمُ العُذْرُ
وَقَالَ مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قال أبو عبد الله (البخاري): الأَوَّلُ أَصَحُّ. ه
صحيح البخاري 2839

يعني حديث حميد عن أنس الذي أسنده بلا واسطة أصح

وقال في حديث سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني عن جندب عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ
قال: تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبَانُ وَقَالَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ سَمِعْتُ جُنْدَبًا قَوْلَهُ وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ وَجُنْدَبٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ. ه
صحيح البخاري 5061

يعني حديث جندب المسند أصح من رواية ابن عون عن عمر

وهذه كلها أمثلة نفهم منها تصرف البخاري في غيرها
وسبب تعليقه لمثل هذه المعلقات
وأنه يعلق الرواية المخالفة لما أسنده اشارة إلى علتها

وهذه من طرق الأئمة المتقدمين في النقد
وهي معروفة في تصرفهم لمن تتبعها
وهي من فروق النقد الدقيقة بين المنهجين
وقد توسعت في بيان هذا في دراسة مستقلة لمعلقات البخاري بحذف طرف من الاسناد والله الموفق.

وقفة مع الشيخ أحمد معبد حفظه الله

الشيخ أحمد معبد عبد الكريم أستاذ الحديث في جامعة الأزهر كتب رسالة بعنوان (إرشاد القاري إلى النص الراجح لحديث ويح عمار في صحيح البخاري)

ذهب فيها إلى ترجيح ثبوت زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) في صحيح البخاري في الموضعين الذين أخرج البخاري فيهما الحديث !

وإذا قرأت رسالة الشيخ وفقه الله ستجد كثيراً من الأدلة وأقوال العلماء المذكورة في بحثنا لم يتعرض لها الشيخ ولم يتطرق إليها فقد ذكر أقوال الحميدي والدمشقي والبيهقي والمزي وابن حجر من الفتح في نفي وجود الزيادة في الصحيح وأسهب في الرد عليهم

ولم يذكر كلام أبي نعيم الحداد والاشبيلي والبوصيري
ولا كلام ابن حجر في التلخيص
ولا عَرَج على تصرف أصحاب الشروح والنسخ المسندة
ولا تتبع طريقة البخاري في اخراج الحديث والتبويب عليه
وهي من الطرق المهمة في معرفة مذهبه
ولا ذكر كلام ابن الأثير الذي هو من الأهمية بمكان في بيان كيف دخلت الزيادة في بعض نسخ الصحيح !
وهذه أدلة ومعلومات لا يجوز التقصير في تركها ومناقشتها لمن أراد أن يكتب بحثاً خاصاً في المسألة

وكان جُلَّ اعتماد الشيخ في اثباتها على النسخ المتأخرة التي اعتمد عليها القسطلاني واليونيني والبدر العيني ..
وهذه كلها نسخ متأخرة لا تنهض لمعارضة نسخ المتقدمين وشهادتهم الصريحة في الباب

لذلك لم يخرج الشيخ بنتيجة صحيحة
لأنه لم يستقص الأدلة والأقوال في الباب

والغريب أن الشيخ معبد حاول جاهداً تأويل كلام أهل العلم الذين نفوا وجود الزيادة بأن كلامهم غير صريح في النفي عن البخاري نفسه وأنهم يتكلمون بحسب النسخة التي بين أيديهم !

وكان يكفي الشيخ أن يطلع على أسانيد الحميدي للصحيح التي ذكرها في آخر كتابه ليعلم وهاء هذه الافتراضات
وأن هؤلاء النقاد لا يجزمون بمثل هذه الأحكام قبل التثبت واستنفاد الوسع في جمع النسخ والروايات

ولم يأت الشيخ بقول أحد من علماء زمانهم ولا بنسخة خطية كتبت في وقتهم تثبت هذه الزيادة في الصحيح
شأنه شأن غيره ممن كتب في المسألة ..

ولست بصدد الرد وتعقب الشيخ في كل ما ذكره فإن ذلك يطول وكثير مما احتج به الشيخ سبق الرد عليه في التعقيبات السابقة وإنما سأنقل نص كلامه في بضع صفحات من رسالته هي من أهم ما اعتمد عليه الشيخ معبد في ترجيح ثبوت الزيادة

قال الشيخ أحمد معبد بعد أن نقل أقوال من نفى وجود الزيادة في الصحيح كالحميدي والدمشقي والمزي وابن حجر في الفتح

وذكر المزي في « تحفة الأشراف » رواية البخاري للحديث من الطريقين ، وقال : وليس فيه « تَقْتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ البَاغِيةُ »(١) .

وبهذا نكون بالنسبة لهذه الأقوال أمام أمرين :

الأول : نفي ثبوت عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » مطلقًا في سياق حديث أبي سعيد الخدري ، في صحيح البخاريّ ، سواء من طريق عبد العزيز بن مختار ، أو من طريق عبد الوهّاب الثقفي ، كلاهما عن خَالد الحذَّاء عن عكرمة عن أبي سعيد ، كما تقدَّم .

الثاني : التماس بعض الأسباب لعدم ثبوت تلك العبارة في الصحيح .

ولم أجد من تصدَّى لمناقشة هذين الأمرين ، والجواب عنهما بما يرجِّح ردهما ، مُؤَيِّدًا بالأدلَّة ، فحاولت القيام بما تيسَّر لي في ذلك ، بعونه تعالى ، وذلك على النحو التالي :

١ - يمكن الجواب عن الأمر الأول : بأن الذي نَفَى وجود هذه العبارة مطلقًا في صحيح البخاريّ ، قد بنى ذلك على ما توافر له هو حينذاك من نسخ وروايات للصحيح عن البخاريّ ، أو عن تلميذه الفَرَبْرِي ، كما تقدَّم .

في حين ثبت وجوده فعلاً عند غيره ، ممن توافر لديه نسخ أكثر

(١) « تحفة الأشراف » للمزي ٣ / ٤٢٧ .

وروايات أخرى للصحيح ، وسيتضح لنا مما يأتي أن هؤلاء هم الأكثر :

ففي شرح الحافظ ابن رجب للحديث في الموضع الأول من صحيح البخاري ، لم يسبق عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » ضمن رواية الحديث ، وذكر أن البخاريّ خَرَّجَ الحديث أيضًا في كتاب السِّيَرِ (الجهاد) مختصرًا ، قال : وفيه : فَمَرَّ به النبيُّ ﷺ فمسح عن رأسه الغبار ، وقال : « وَيْحَ عَمَّارٍ ، يَدْعُوهُم إلى اللهِ ، ويَدْعُونَه إلى النَّارِ » ثم قال ابن رجب : وقد وقع في بعض (نُسَخِ) صحيح البخاريّ زيادة في هذا الحديث ، وهي : « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ »[١] .

ونقل الزبيدي عنه نحو هذا أيضًا[٢] .

وكلام ابن رجب هذا يفيد أن نسخته من الصحيح ليس فيها هذه العبارة في الموضعين من الصحيح ، ولكنه يفيد أيضًا وقوفه عليها في بعض نُسَخِ الصحيح الأخرى غير نسخته هو ، ولم ينتقد ذلك ، ومقتضى هذا أنه – وهو من ذوي الخبرة بالصحيح – يقرر ثبوت هذه العبارة فعلاً في بعض نُسَخِ الصحيح ، دون بعض ، وقد

---

(١) « فتح الباري » لابن رجب ٢ / ٤٩٠ ط دار ابن الجوزي ، بتحقيق الأستاذ / طارق عوض الله .

(٢) « إتحاف السادة المتقين » للزبيدي ٧ / ١٧٨ – ١٧٩ .

قدمت عند تخريج الحديث ما يؤيد هذا من واقع نسخ الصحيح المطبوعة بين أيدينا ، حيث وجدت تلك اللفظة في الموضعين معًا في بعض النسخ ، وفي كثير منها وجدت في الموضع الثاني دون الأول .

ويستفاد من كلام ابن رجب أيضًا أن عدم ذِكْرِ هذه العبارة ليس من صُنَعِ البخاري نفسه كما ذَكَرَ كلّ من الحميدي وأبي مسعود الدمشقي والبيهقي وابن حجر فيما تقدَّم من كلامهم ، ولكن من اختلاف نسخ وروايات الصحيح عن البخاري ، وعن تلميذه الفِرَبْرِيّ ، ثم الرواة عنه فمن بعدهم ، وقد تقدَّم ما يؤيد ذلك من كلام اليونيني في مقدمة نسخته الخطِّيَّة ، ومن صنيعه في إثبات الفروق خلالها .

وسيأتي أيضًا الجواب عما رآه الحافظان : البيهقيُّ وابن حجر سببًا لعدم ذِكْرِ البخاري لهذه العبارة في روايتيه ، وكذا الجواب عن قول ابن حجر بإدراجها .

أما الإمام المزي فإنه بعد ذكر روايتي الحديث عند البخاري قال : وليس فيه ، « تَقْتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ البَاغِيةُ » .

فقوله : « ليس فيه » غير صريح في نسبة عدم ذِكْرِ هذه العبارة إلى البخاري نفسه ، وإنما تفيد عبارته أنه لم يجد تلك العبارة في الحديث ، فيما تيسَّر له من نُسَخِ وروايات الصحيح .

وهذا يجاب عنه بما تقدَّم من تقرير ابن رجب أن هذه العبارة وُجِدَتْ فعلاً في بعض نُسَخِ الصحيح ، خاصة وأن ابن رجب بلدي المزي ، وشاركه في العناية بالصحيح ، ثم تأخَّرت وفاته عن المزي كما هو معروف ، بنيف وخمسين سنة ، فلعله أتيح له من نُسَخِ الصحيح المعتمدة ما لم يقف عليه المزي ، رحم الله الجميع .

أما الحافظ ابن كثير رحمه الله ، فتعدد موقفه من الحديث ، من موضع لآخر في كتابه « البداية والنهاية » ففي موضع ذَكَرَ كلام البيهقيّ السابق مع بعض اختصار ، وأَقَرَّه[١] ، وبذلك يشمله ما سيأتي من الجواب عما ذكره البيهقي . ثم ذَكَرَ ابن كثير في موضع بعد هذا تخريج البخاري للحديث من طريقيه كما تقدَّم في التخريج ، وذكره بلفظ : « يا وَيْحَ عَمَّار ، يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ويَدْعُونَه إِلى النَّارِ ، » قال : « يقول عَمَّارٌ ، أَعُوذُ باللهِ من الفِتَنِ » ثم قال ابن كثير : وفي بعض نُسَخِ البخَاريّ : « يا وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ، ويَدْعُونَه إِلَى النَّارِ »[٢] .

---

(١) « البداية والنهاية » ٤ / ٥٣٦ ط دار هجر – السنة الأولى للهجرة – فضل بناء المسجد .

(٢) « البداية والنهاية » ١٠ / ٥٣٨ ضمن ترجمة عمار بن ياسر سنة ٣٧ هـ / ط =

وهذا يلْتقي مع ما تقدم من كلام ابن رجب .

وسيأتي لابن كثير توجيه لمعنى الحديث ، ولما يستفاد منه على ضوء ثبوت هذه العبارة فيه .

وأما الإمام العيني في شرحه للحديث في الموضع الأول ، وهو من طريق عبد العزيز بن مختار عن خالد الحَذَّاء ، فقد ذكر ضمن هذه الرواية لفظي « الفِئَة » و « البَاغِيَة » وشرحهما ، فدلَّ ذلك على ثبوت العبارة التي فيها هذان اللفظان ، في نسخته من الصحيح ، في هذا الموضع[١] .

وقد بَيَّنَ العينيُّ إسناده لصحيح البخاريّ ، بسماعه له عن شيخين له :

أولهما : روايته من طريق كريمة بنت أحمد المروزية ، عن الكشميهني ، ومن طريق عبد الرحمن بن محمد الداودي عن ابن حَمويه السرخسي ، كلاهما - الكشميهني وابن حمويه - عن

= دار هجر ، وقد أشار محققوها إلى أن عبارة « وفي بعض نسخ البخاري » جاء في بعض النسخ بدلها « وفي الفتن » ، وهذا خلاف ما تقدَّم في تخريج الحديث من أن البخاريّ أخرجه في « الصلاة » وفي « الجهاد » فقط ، كما أنه ليس فيه نفي ثبوته في الصحيح ، ولكن فيه وَهْمٌ في تحديد موضعه منه فقط بكتاب « الفتن » من الصحيح ، حيث لم يوجد فيه الحديث ، وتقدَّم أن المزي ذَكَرَ تخريج الحديث في الموضعين السابقين فقط .

(١) « عمدة القاري » للعيني ٤ / ٢٣ ، ٢٤ .

الفِرَبْرِي عن البخاري .

وشيخه الثاني : روايته من طريق سعيد بن أبي سعيد العيار عن أبي علي محمد بن عمر بن شبُّويَه ، ومن طريق أبي سهل محمد بن أحمد الحفصي ، عن الكشميهني ، ومن طريق عبد الرحمن بن محمد الداودي ، عن ابن حمويه ، ثلاثتهم : ابن شبويه والكشميهني وابن حمُّويَه – عن الفِرَبْرِي عن البخاري[١] .

فيدلُّ هذا على أن عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » كما ثبتت في نسخة العيني التي شرح عليها ، فقد ثبتت أيضًا في روايات الصحيح التي سمعها ، وذلك في الموضع الأول من الصحيح الذي هو من طريق عبد العزيز بن مختار عن خالد الحذَّاء .

وقد أَيَّد ذلك هو في خلال شرحه للحديث في هذا الموضع الأول ، مع إضافة وجود تلك العبارة في رواية أخرى من روايات الصحيح ، غير الروايات التي سمعها ، فقد ذَكَرَ أن تلك العبارة وقعت في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما[٢] .

فقوله : « وكريمة وغيرهما » يشمل روايته السابقة من طريق كريمة وغيرها ، عن تلاميذ الفِرَبْرِيّ الثلاثة ، كما تقدَّم ذِكْرُهم .

---

(١) ينظر « العمدة » ١ / ٤ ، ٥ .

(٢) ينظر : « العمدة » ٤ / ٢٤ .

أما ابن السكن الذي قَرَّرَ العينيُّ وجود العبارة في روايته أيضًا ، فلم يذكر العيني تلك الرواية ضمن ما تحمله من روايات الصحيح كما تقدَّم . ولكن تقدَّم أيضًا أن ابن السكن هذا من مشاهير رواة الصحيح عن الفِرَبْرِيّ ، وأن القاضي عياضًا وصف روايته هذه بالإتقان والصحة والسلامة من الخلل(١) ، وبذلك يكون ثبوت هذه العبارة فيها مؤكّدًا لثبوتها في رواية هذا الحديث في الصحيح ولو في الموضع الأول على الأقل ، وهو الذي من طريق عبد العزيز ابن مختار ، كما أسلفت ، وسيأتي أيضًا ما يؤكِّده .

أما في الموضع الثاني من الصحيح ، وهو الذي من طريق عبد الوهَّاب الثقفي عن الحذَّاء – في كتاب الجهاد – باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله ، فإن العيني لم يذكر فيه هذه العبارة ضمن متن الحديث ، ولم يتعرَّض لشرحها(٢) فلعلها لم توجد في نسخته في هذا الموضع الثاني الذي من طريق عبد الوهَّاب الثقفي أو أنها وُجِدَت ولكنه تَرَكَ ذِكْرَها ، والتعرُّض لها ؛ لتقدُّم شرحها في الموضع الأول .

---

(١) وينظر : « إفادة النصيح » / ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) ينظر : « عمدة القاري » ١١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ من طبعة مصطفى الحلبي الأولى .

قلت: جواب الشيخ في أكثره قائم على الظن والافتراض
وليس على التحقيق واتباع الدليل
وأن من نفى لم يقف على النسخ المثبتة

وأين هي النسخ المثبتة ؟
نسخ متأخرة من القرن الثامن !

وسبق الجواب على مثل هذا الافتراض في التعقيب الثاني والثالث وأن من نفى وجودها إنما هم أئمة النقد المتقدمين ممن لهم عناية بالصحيحين والاحاطة بعامة نسخه ورواياته

وقد ضربت مثالاً من كلام الحميدي لبيان الفرق بين الزيادة الموجودة في بعض النسخ دون بعض وبين هذه الزيادة التي لا وجود لها في عامة نسخ الصحيح في ذلك الوقت

فالتحقيق العلمي من الشيخ كان يقتضي إثبات وجود هذه الزيادة في النسخ الموثقة المعاصرة لزمن من نفاها قبل أن نقول: من علم حجة على من لم يعلم. والمثبت معه زيادة علم. وأنهم يتكلمون بحسب نسخهم .. ونحو ذلك

يلزمك أولاً اثبات صحة وجودها
وليس مطلق وجودها !
أثبت العرش ثم انقش ..

أين هي النسخ المعتمدة المثبتة للزيادة في ذلك الوقت ؟
أين هذه الزيادة في نسخ الصحيح المعتمدة قبل القرن السادس الهجري ؟

هذا هو بيت القصيد ..
أثبت بالدليل وجودها في صحيح البخاري زمن أبي مسعود الدمشقي والبيهقي وابن أبي نصر الحميدي وحينئذ ننظر في قول (من علم حجة على من لم يعلم)

أما اعتمادك على قول الحافظ ابن رجب المتوفي 795 هـ
فلا يفيد في محل النزاع !
لأننا نقر ونعترف أن في ذلك الوقت (القرن الثامن) كانت هناك نسخاً من الصحيح دخلت فيها الزيادة كما سبق بيانه على التفصيل

على أن كلام ابن رجب لا يدل على كثير مما استنتجه الشيخ غفر الله له فإن ابن رجب الحنبلي نقل الحديث من نسخته المعتمدة عنده وليست فيها هذه الزيادة
ثم قال: وقد وقع في بعض نسخ صحيح البخاري زيادة في هذا الحديث وهي (تقتله الفئة الباغية) وقد خرجه بهذه الزيادة الإمام أحمد عن محبوب بن الحسن عن خالد الحذاء عن عكرمة سمع أبا سعيد يحدث عن بناء المسجد فذكره وقال فيه: ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار
وخرجه النسائي وقد رواه يزيد بن زريع وغيره عن خالد الحذاء ولكن لفظة (تقتله الفئة الباغية) لم يسمعها أبو سعيد من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما سمعها من بعض أصحابه عنه ..
ثم أخذ يخرج الحديث من طرقه الأخرى.
(انظر فتح الباري 305/3: 307)

وكلام ابن رجب ظاهر في أن نسخته ليست فيها الزيادة
وأنبه مرة أخرى على أن نسخة المكتبة الشاملة للكتاب أُقحمت فيها زيادة (تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ) في أصل نسخة ابن رجب
وهذا تحريف ..
والنص في المطبوع ليست فيه !

فنسخة ابن رجب التي اعتمد عليها في شرحه ليست فيها زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) لكنه أشار إلى وجودها في نسخة أخرى موجودة في زمنه
وهذا مسلم به ..
ولا ينازع فيه ابن رجب ولا غيره من أهل زمانه

والحافظ ابن حجر هو كذلك أشار إلى وجودها في بعض النسخ ولا يلزم من ذلك الاقرار بثبوتها أو تخطئة من تكلم في نفيها

والعجيب أن الشيخ معبد في موضع آخر بعد ذلك وصف ابن حجر بالتناقض لأنه أقر بثبوتها في بعض النسخ ثم مال إلى أنها غير موجودة في الصحيح !

ليس هناك تناقض عافاك الله ..
ابن حجر أقر بوجود الزيادة في بعض النسخ
لكنها نسخ متأخرة ودخول الزيادة فيها وهم
هو نفسه ابن حجر صرح بذلك في التلخيص الحبير
ولو وقف الشيخ أحمد معبد على كلام ابن حجر في التلخيص وقوله (وَوَهَمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ) لما وصفه بالتناقض

ولا يزال السؤال والاشكال ..
أين هذه الزيادة في النسخ المعتمدة في زمن المتقدمين ؟

والامام المزي المتوفى 742 هـ متقدم على ابن رجب في معرفة النسخ والروايات ولم يكن في زمانه من يضاهيه في هذا المجال وقد نفى وجود هذه الزيادة في الصحيح ولم يعتبر بما أضيف في بعض النسخ المتأخرة

ومثله الحافظ ابن حجر وكتابه فتح الباري يدل على تبحره في نسخ وروايات الصحيح أكثر من الحافظ ابن رجب
وقد أقر بوجودها في بعض النسخ
ومع اقراره اعتبرها وهماً ..

ويظهر أن الشيخ معبد لم يقف على كلام ابن حجر الذي نقلته من التلخيص ولم يقف كذلك على كلام ابن الأثير الذي ذكر فيه أن

جميع ما وقف عليه من نسخ الصحيح ليست فيها هذه الزيادة إلا في نسخة أبي الوقت أضافها في الهامش وليست في متن الكتاب وبمثل هذه الشهادات نعرف أصل الزيادة ومتى دخلت في الصحيح

وقد اعتمد الشيخ معبد على نسخة البدر العيني المتوفى 855 هـ الذي يروي الصحيح بأسانيده عن الفربري وفيها زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)

والعيني من علماء القرن التاسع واسناده متأخر وقد ذكر العيني في مقدمة كتابه (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) أسانيده إلى صحيح البخاري:

فهو يرويه بسنده إلى الحسين الزبيدي وغيره عن أبي الوقت السجزي عن الداودي عن ابن حمويه السرخسي وأبي الهيثم الكُشْمِيهَنى عن الفربري
وسبق نقل كلام ابن الأثير على نسخة أبي الوقت
وأن هذه الزيادة ليست في نسخته
وإنما أضافها في الهامش فهي ليست في أصل الكتاب
وقد روى الصغاني نسخة أبي الوقت من طريق برهان الدين أبي الفتح الحصري عنه وليست فيها هذه الزيادة
وإنما أضافها الصغاني من تلك النسخة المجهولة التي وجد فيها أنها قرئت على الفربري !

ويرويه العيني بسنده أيضاً إلى محمد بن الفضل وغيره عن سعيد العيار عن ابن شبويه عن الفربري
ونسخة العيار عن ابن شبويه يرويها قوام السنة الأصبهاني (ت535) عن أبيه محمد بن الفضل عن العيار عن ابن شبويه
وهي التي اعتمد عليها في شرحه للصحيح
وليس فيها (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)

ويرويه العيني بسنده إلى علي بن عمر الفراء إجازة عن كريمة بنت أحمد المروزية عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَنى عن الفربري

وسبق النقل عن الحميدي أنه أخذ صحيح البخاري عن كريمة المروزية مباشرة وقرأه عليها غير مرة
وجزم الحميدي بأن البخاري لم يذكرها أصلاً
وهذا اسناد عال متقدم ليس بينه وبين كريمة أي واسطة

وهذا دليل ظاهر على دخول التصحيف والزيادة في متن هذا الحديث في النسخ المتأخرة

فهذا البدر العيني في القرن التاسع يروي الصحيح بسنده إلى كريمة المروزية وفيه (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)
بينما الحميدي يرويه في القرن الخامس عن كريمة مباشرة بلا واسطة وقد قرأه عليها غير مرة وليس فيه هذه الزيادة !
وهي هي نفس الرواية ..
إلا أن الفارق بينهما أربعة قرون !
فَمَن تقدم ومَن ترجح ؟
وعلى أي النسخ تعتمد أيها الباحث المنصف ؟!
ونفس الكلام في رواية العيار عن ابن شبويه
وكذا رواية أبي الوقت عن شيوخه ليست فيها الزيادة
وقد أضافها أبو الوقت في الهامش
ثم جاء مَن بعده فألحقوها في أصل المتن

فهل يصح بعد ذلك أن تقول:
ثبتت الزيادة في الصحيح اعتماداً على النسخة المتأخرة التي تُروى عن كريمة أو غيرها ؟
وهاهم الأئمة المتقدمون يروون الصحيح من نفس هذه النسخ باسنادهم العالي وليس فيه هذه الزيادة

وقد نصوا صراحة على نفي وجودها

فهذا الحميدي جزم بأنها غير موجودة في الصحيح
وأن البخاري لم يذكرها أصلاً
وهو يروي الصحيح عن كريمة المروزية وغيرها
وقد اطلع على رواية أبي ذر الهروي عن المستملي والحموي
والكُشْمِيهَنى عن الفربري
وعلى رواية النعيمي عن الفربري
وغيرها من الروايات في الشرق والغرب كما ذكر في أسانيده

وليست موجودة في رواية البغوي عن النعيمي عن الفربري
ولا في رواية المهلب عن أبي زيد المروزي عن الفربري
ولا في رواية أبي ذر الهروي عن المستملي والحموي
والكُشْمِيهَنى عن الفربري
ولا في رواية أبي الوقت عن الحموي والكُشْمِيهَنى عن الفربري
وإنما أضافها في الهامش
ولا في رواية قوام السنة عن ابن شبويه عن الفربري
ولا في رواية البيهقي عن الفربري والنسفي وغيرهما
ولا في غير ذلك من الروايات المعروفة في نسخ المتقدمين
ولم يثبتها أحد في نسخ الصحيح قبل القرن السادس الهجري فيما وقفت عليه والله أعلم.

تعقيب منشور بتاريخ 2025/2/12

الرابط:
https://www.facebook.com/609274795/posts/10163547984939796/

ذكرت في الرد على رسالة الشيخ أحمد معبد أنه لعله لم يقف على كلام ابن الأثير الذي شرح فيه كيف دخلت هذه الزيادة في نسخة أبي الوقت لصحيح البخاري

وهذا مني من باب التماس العذر واحسان الظن ..

ثم وقفت على رسالة من جامعة الأزهر مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الحديث بعنوان (روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية)
تأليف د. جمعة فتحي عبد الحليم
وإشراف أد. أحمد عمر هاشم وأد. مصطفي محمد أبو عمارة
ومراجعة أد. أحمد معبد عبد الكريم !
وقامت بطباعتها دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث

وقد تعرض الباحث لدراسة هذه الزيادة ومدى ثبوتها في صحيح البخاري ونقل أقوال أهل العلم في المسألة
ونقل كلام ابن الأثير في بيان كيف دخلت الزيادة في نسخة أبي الوقت لصحيح البخاري

وقال الباحث في خاتمة بحثه للمسألة:
ونخلص مما سبق في جملة تقتله الفئة الباغية إلى أن الصواب فيما أرى عدم ثبوتها في رِواية أبي سعيد الخدري عند البخاري كما جاء في نسخة أبي ذر عن شيوخه الثلاثة ورِواية الأصيلي ولذلك جُلُّ الشراح على عدم ثبوتها وكما جاء أيضًا في كتب الأطراف والمستخرجات كما سبق بيانه وكما وجهه ابن حجر وانتهى إلى إدراجها ممن ثبتت عندهم من رواة الصحيح وأن البُخارِيّ حذفها عمدًا لعدم ثبوتها عنده من رِواية أبي سعيد ومن أثبت هذه الجملة إنما ذكرها لثبوتها فكثير من الطرق للحديث عند غير البخاري كما سبق حكايته عن ابن الأثير في رواية أبي الوقت

وهذه الزيادة ثابتة من طرق أخرى كثيرة عن جمع من الصحابة فهي ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم .. الخ
(انظر بحثه للمسألة في كتابه المذكور ط. دار الفلاح 489/2 : 499)

وهذه لفتة جيدة من الباحث كونه أشار إلى أن البخاري حذفها لضعفها عنده وليس من أجل عدم سماع الصحابي من النبي كما ذكره بعض أهل العلم

وإن كان الباحث لا يوافق على تصحيح حديث (عمار تقتله الفئة الباغية)
فإن الصواب مع البخاري في نكارتها
وسياق الحديث يرفضها فهي ظاهرة الاقحام فيه
وعمار بن ياسر أوذي في سبيل الله من الكفار
لذلك قال له النبي (يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)

أما قوله (عمار تقتله الفئة الباغية) فهي مقحمة
وقائلها متأثر بمقتل عمار والفتن التي كانت بين علي ومعاوية
لذلك كل من يقول بصحتها تراه يتكلف تأويلها حتى تتوافق مع سياق القصة !
وهذا بيانه يحتاج لبحث مستقل ..

المهم أن هذه الرسالة الجامعية مكتوب على طرة الكتاب:
مراجعة أد. أحمد معبد عبد الكريم
يعني الشيخ معبد اطلع على البحث وقام بمراجعته !

فلماذا لم يتعرض الشيخ في رسالته لهذا البحث الذي قام بمراجعته
ولماذا لم يناقش النتائج التي خرج بها الباحث ؟!
ولماذا لم ينقل في بحثه كلام ابن الأثير الذي هو أصل في المسألة
ولا يصح ممن يريد بحثها أن يتجاهل كلامه (موافق أو مخالف)

وهذه علامة استفهام على تصرف الشيخ معبد
اللهم إلا أن يكون قد نسي والله أعلم.

تنبيه على خطأ في النسخة المطبوعة
لرواية أبي ذر الهروي لصحيح البخاري

منشور بتاريخ 2025/2/24
الرابط:
https://www.facebook.com/609274795/posts/10163591274259796/

نسخة أبي ذر الهروي لصحيح البخاري

ليست فيها زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية)

باتفاق عامة المحققين الموافق والمخالف ..

وإنما ينازع البعض في وجودها في بعض النسخ الأخرى

أما نسخة أبي ذر فعامة المتأخرين والمعاصرين يقرون بأن الحديث فيها بلفظ (وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)

ليس فيه (تقتله الفئة الباغية)

ونسخة أبي ذر من أصح نسخ صحيح البخاري وأتقنها

وعليها اعتمد الحافظ ابن حجر في شرحه للصحيح

والأستاذ عبد القادر شيبة الحمد قام بطباعة صحيح البخاري من رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة الكُشْمِيهَنى والمستملي والسرخسي

وفي الموضع الأول للحديث من صحيح البخاري فيه زيادة (عمار تقتله الفئة الباغية) ولم يذكرها في الموضع الثاني

باب التعاوُن في بناءِ المسجد

﴿ما كانَ للمُشركينَ أن يَعْمُرُوا مساجدَ اللهِ...﴾ الآية.

٤٤٠- **حدثنا** مسددٌ قال نا عبدُالعزيزِ بنُ مختارٍ قال نا خالدٌ الحذّاءُ عن عكرمةَ قال لي ابنُ عباسٍ ولابنه عليٍّ: انطلقا إلى أبي سعيدٍ فاسمعا من حديثِه.

فانطلقنا، فإذا هو في حائطٍ يُصلحه، فأخذَ رداءَهُ فاحتبى، ثم أنشأ يُحدثُنا، حتى أتى على ذكرِ بناءِ المسجدِ فقال: كُنّا نحملُ لبنةً لبنةً وعمّارٌ لبنتين لبنتين. فرآهُ النبيُّ صلّى اللهُ عليه، فينفضُ التُّرابَ عنهُ ويقولُ: «ويحَ عمّارٍ تقتلهُ الفئةُ الباغيةُ يدعوهُم إلى الجنةِ ويدعونهُ إلى النارِ».

قال: يقولُ عمّارٌ: أعوذُ باللهِ منَ الفتنِ.

باب الاستعانة بالنجّارِ والصُّنّاعِ في أعوادِ المنبرِ والمسجدِ

٤٤١- **حدثنا** قتيبةُ قال نا عبدُالعزيزِ قال حدثني أبوحازمٍ عن سهلٍ قال: بعثَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه إلى امرأةٍ «مُري غلامَكِ النجّارَ يعملُ لي أعواداً أجلسُ عليهنَّ».

٤٤٢- **حدثنا** خلادٌ قال نا عبدُالواحدِ بنُ أيمنَ عن أبيه عن جابرٍ أنَّ امرأةً قالت: يا رسولَ اللهِ، ألا أجعلُ لكَ شيئاً تقعدُ عليهِ؟ فإنَّ لي غُلاماً نجّاراً. قال: «إن شئتِ». فعملتِ المنبرَ.

الجامع الصحيح للبخاري

من رواية أبي ذر الهروي

عن مشايخه الثلاثة

الكشميهني والمستملي والسرخسي

الجزء الأول

تقديم وتحقيق وتعليق
عبد القادر شيبة الحمد
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا
بالجامعة الإسلامية سابقاً
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

وهذه زيادة مقحمة في نسخة أبي ذر

حتى من يقبل الزيادة في صحيح البخاري من المعاصرين ينبهون على أنها غير موجودة في نسخة أبي ذر !

(انظر حاشية صحيح البخاري ط. التأصيل برقم 451 وط. السنة برقم 447)

وهذه صورة الحديث من النسخة الخطية لرواية أبي ذر

(مكتبة مراد ملا) وهي نسخة نفيسة

وليست فيها الزيادة

وهذا رابط تحميل النسخة:

https://t.me/c/1433715276/1070

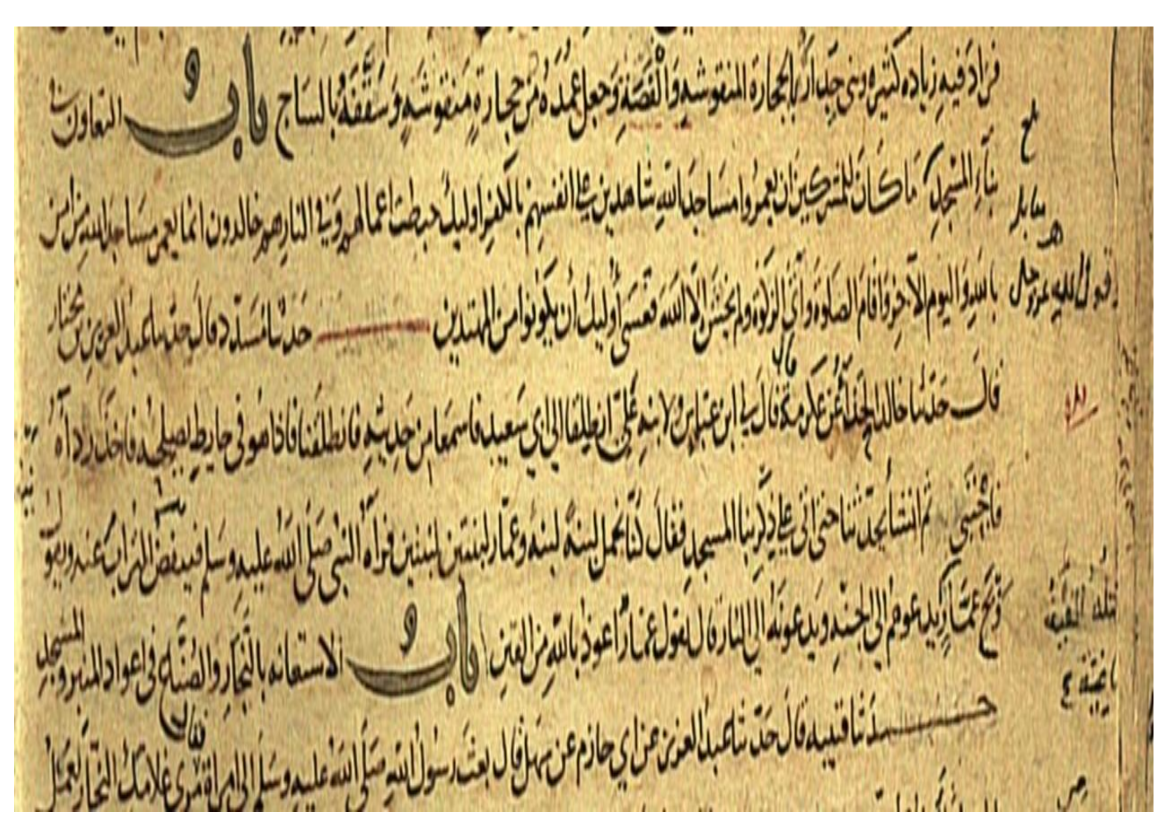
وهذه صورة الحديث من نسخة أخرى لرواية أبي ذر

تاريخ نسخها 741 هـ

وفيها على الهامش اليمين مكتوب (تقتله الفية الباغية)

وضعها الناسخ على الهامش

وليست في متن رواية أبي ذر



فزاد فيه زيادة كثيرة وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج باب التعاون في بناء المسجد

ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون إنما يعمر مساجد الله من آمن

بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين حدثنا مسدد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار

قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولابنه علي انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه فأخذ رداءه

فاحتبى ثم أنشأ يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فينفض التراب عنه ويقول

ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتن باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد

حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة مري غلامك النجار يعمل

وهذا رابط تحميل النسخة:

https://t.me/c/1433715276/1000

وهكذا تضاف الزيادة ابتداءً على الهامش

ثم تُقحم بعد ذلك في متن الكتاب !

وهذا متكرر للأسف ..

والظاهر أن الأستاذ عبد القادر اعتمد على إحدى هذه النسخ التي أقحمت الزيادة فيها إلى المتن

وهذه الزيادة لا هي في نسخة أبي ذر

ولا أخرجها البخاري في صحيحه وبالله التوفيق.

الخلاصة:

البخاري رحمه الله أخرج حديث (وَيْحَ عَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ) من غير زيادة (عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ)
وقد تعمد البخاري تركها من الرواية بحذفها
أو اخراج الحديث من طريق ليست فيه
والاعراض عن كل ما في معناها لضعفها ونكارتها عنده
ولا يصح عند البخاري شيئاً في الباب كما يظهر من تصرفه في التبويب واخراج الأحاديث والاعراض عنها

والبخاري رحمه الله أملى الصحيح وحدَّث به
ولم يملي نكاته وفوائده وطريقته في التخريج
ولو فعل لصنع فارقاً كبيراً في تاريخ نقد الحديث
ولله الأمر من قبل ومن بعد ..

وكثير من علماء الحديث الذين جاءوا بعد البخاري لم يفهموا طريقته في التصنيف وإخراج الأحاديث في الصحيح
ولم يتفطنوا لكثير من نكات البخاري وفوائده في التبويب والإخراج والترك والاعراض والاشارة والتعليق

وغير ذلك من تصرفاته المتنوعة في صحيحه
وهذا باب عظيم النفع لمن اعتنى به ..

وبالله التوفيق ومنه المعونة وله الحمد في الأولى والآخرة
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم ..

كتبه
أحمد فوزي وجيه
2025/2/6 م

التعديل والإضافة
2025/3/23

فهرس محتويات الكتاب